جـــــــامعة آل البـــيت

كلية إدارة المال والأعمال

قســــم المحاســــبة

أثر المخاطر التّقنيّة على نشر البيانات الماليّة في البنوك التجاريّة الأُردنيّة

The Impact of Technical Risks on publicize the Financial data in Jordanian Commercial Banks

إعداد الطالب

سعد علوان محيميد الجبوري

الرقم الجامعي (1520504008)

إشراف

الدكتور نوفان حامد العليمات

رسالة ماجستير قدمت استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة

عمادة الدراسات العليا

جامعة آل البيت

الفصل الثاني 2017م - 1438هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿نٓ ۚ وَالْقَلَمِ وَمَا يَسْطُرُونَ﴾

(القلم :الآية 1)



تفويـــــض

أنــا الطالــب: سـعد علـوان محيميـد، أفـوض جامعـة آل البيـت بتزويـد نسـخ رسـالتي للمكتبات والمؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبهم حسب التعليمات النافذة في الجامعة.

الاسم: سعد علوان محيميد

التوقيع:

التاريخ:

إقرار والتزام بقوانين جامعة آل البيت وأنَظمتها وتعليماتها

أنا الطالب: سعد علوان محيميد الجبوري **الرقم الجامعي: 1520504008**

الكلية: إدارة المال والأعمال **التخصص: محاسبة**

أعلن بأنَني قد التزمت بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها، السارية المفعول بها المتعلقة بأعداد رسائل الماجستير والدكتوراه عندما قمت شخصياً بأعداد رسالتي بعنوان:

أثر المخاطر التقنية على نشر البيانات المالية في البنوك التجارية الأردنية

The Impact of Technical Risks on publicize the Financial data in Jordanian Commercial Banks

بما ينسجم مع الأمانة العلمية المتعارف عليها في كتابة الرسائل والأطاريح العلمية ، وأُعلن أيضاً أنَّ رسالتي غير منقولةٍ أو مستلةٍ من رسائل أو أطاريح أو كتب أو أبحاث أو أيّة منشوراتٍ علميةٍ أخرى جرى نشرها أو تخزينها في أيّة وسيلةٍ إعلاميةٍ ، وبناءً على ما تقدّم ؛ فإنَّي أتحمل مسؤوليةً كاملةً ، وبأنواعها كافة ؛ في حال ثبوت غير هذا ، ولمجلس العمداء في جامعة آل البيت حقٌّ بإلغاء قرار منحي الدرجة العلمية التي حصلت عليها ، وسحب شهادة التخرج منّي بعد صدورها ؛ دون أن يكون لي أيّ حقٍّ في التظلم والاعتراض أو الطعن في القرار الصادر عن مجلس العمداء بهذا الصدد بأية صورةٍ كانت

توقيع الطالب:.................................. التاريخ: / / 2017

عمادة الدراسات العليا

جامعة آل البيت

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة

أثر المخاطر التقنية على نشر البيانات المالية في البنوك التجارية الأردنية

The Impact of Technical Risks on publicize the Financial data in Jordanian Commercial Banks

وأجيزت بتاريخ: 17 / 4 /2017

إعداد الطالب

سعد علوان محيميد الجبوري

إشراف

الدكتور نوفان حامد العليمات

أعضاء لجنة المناقشة		التوقيع
د. نوفان حامد العليمات	(مشرفاً ورئيساً)	....
د. عودة احمد بني احمد	(عضواً داخلياً)	....
د. سيف عبيد الشبيل	(عضواً داخلياً)	....
د. حسين محمد الرباع	(عضواً خارجياً)	....

إهداءات :

- إلى نبينا ورسولنا الكريم محمّد ﴿ﷺ﴾.
- إلى وطني الأول (**العراق العظيم**) .
- إلى معنى الحبّ معنى الحنان، إلى بسمة الحياة، ومن كان دعاؤها سرّ نجاحي، وحنانها بلسم جراحي **(أمي الحبيبة– أطال الله في عمرها).**
- إلى من بذل الغالي والرخيص في سبيل تعليمنا **(والدي العزيز – حفظه الله وأطال في عمره وأبقاه)** .
- إلى من هم سند وعون لي ؛ من تربينا على المحبة والصدق ، إلى من شاركوني أيام طفولتي ، وفرَحي ومَرَحي ، واقترن اسمهم باسم والدي**(أخواني وأخواتي الأعزاء)**
- إلى رفيقة دربي (**زوجتي الغالية**) .
- إلى كل من ساهم ومد يد العون لي **(أصدقائي الكرماء)** .
- إلى جميع من أعانني على إتمام هذه الجهد المتواضع(**الطيّبون الأصلاء في كلّ مكان**) .

الباحث

شـــكر وعرفان :

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أفضل الخلق نبينا محمدٍ وعلى آله وصحبه أجمعين ، وبعد:

قال النبي محمد صلّى الله عليه وسلم: ((إن الله وملائكته وأهل السموات والأرض حتى النملة في جحرها وحتى الحوت في البحر ليصلون على معلمي الناس الخير)).

لا يسعني وأنَا أضع اللمسات الأخيرة لهذا الجهد المتواضع إلاّ أنَّ أتوجه بشكري وعرفاني ودعائي إلى الإنسان الذي كان لي العون والملاذ ، منذ اللحظة الأولى وما يزال يعطي بسخاءٍ ، وقدّم وما زال يقدم ثمرة فكره وتجربته لطالبي العلم ؛ أستاذي الدكتور الفاضل **نوفان حامد العليمات** ، وله الشكر على قبول إشرافه على هذه الرسالة ، وعلى ما أمدّني بها من ملاحظاتٍ وإرشاداتٍ كانت لي العون والسند في إنجاز هذا العمل الذي هو بين أيديكم الآن .

وأتقدّم أيضاً بشكري وتقديري وعرفاني ودعائي لجميع أساتيذي الفضلاء ؛ الذين أدوا الأَمَانَة العلمية بصدقٍ وإخلاصٍ في كلية المال والأعمال قسم المحاسبة ، وأتقدم أيضاً بشكري إلى حضرات الأساتيذ الكرام ؛ رئيس وأعضاء لجنة المناقشة ، وبخاصة منهم : الدكتور **عودة بني أحمد** والدكتور **سيف الشبيل** والدكتور **حسين الرباع** ، وأدعو الله عزّ وجلّ أنَّ يبارك لهم بسعيهم ويُعظّم لهم المثوبة على اهتمامهم بهذه الدراسة وتقيميها .

وأتقدم بالشكر إلى كلّ من ساعدني وساهم في توجيهي الوِجهة الصحيحة ، ورعاني الرعاية الأخوية التامّة الصادقة ، وإلى كلّ من بادر إلى تقديم المعلومات والمراجع العلمية التي تلزم لإتمام وإنجاز هذه الرسالة العلمية المتواضعة .

الباحث

فهرس المحتويات

فهرس الجداول

فهرس الأشكال

فهرس الملاحق

قائمة الاختصارات

Abbreviation	Intended	الترجمة
Statistical Package for the Social Science	SPSS	الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية
American Institute of Certified Public Accountants	AICPA	المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين
Generally Accepted Accounting Principles	GAAB	المبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة عموماً
Internal Accounting Standards	IAS	معايير المحاسبة الدولية
Statements on Auditing Standards	SAS	لجنة معايير التدقيق
International Organization for Standardization	IOS	المنظمة الدولية للمقاييس

أثر المخاطر التقنية على نشر البيانات المالية في البنوك التجارية الأردنية

إعداد الطالب

سعد علوان محيميد الجبوري

إشراف

الدكتور نوفان حامد العليمات

ملخص

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر المخاطر التقنية المصاحبة لتكنولوجيا المعلومات (المخاطر البشرية، المخاطر المادية، مخاطر الفيروسات) على نشر البيانات المالية في البنوك التجارية الأردنية ، ولتحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، حيث قام الباحث، وبالاعتماد على الدراسات السابقة، بتطوير استبانة وزعها على عينة الدراسة في البنوك التجارية الأردنية البالغ عددها **(13)** بنكاً، وتم توزيع **(52)** استبيان على عينة الدراسة المكونة من محاسب، مدقق داخلي، مدير مالي وتقني معلومات، وبلغ عدد النسخ المستردة **(49)**، وتبين أن **(41)** استبيان صالحة للتحليل، واستخدم الباحث برنامج الحزم الإحصائية **(SPSS)** لأغراض الدراسة وبتطبيق معادلة الانحدار المتعدد.

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: تتأثر عملية نشر البيانات المالية في البنوك التجارية الأردنية بالمخاطر التقنية المصاحبة لتكنولوجيا المعلومات بدرجة مرتفعة.

وأوصت الدراسة ببعض التوصيات منها إيلاء اهتمام إدارات البنوك بوضع استراتيجياتها أو سياساتها في مجال أمن وحماية المعلومات لمحاولة التصدي لجميع مخاطر تكنولوجيا المعلومات أو الحد منها.

الكلمات المفتاحية: المخاطر التقنية، النشر، البيانات المالية، البنوك التجارية

The Impact of Technical Risks on publicize the Financial data in Jordanian Commercial Banks

Preparation
Saad Alwan Mahamed Al - Jubouri

Supervision
Dr. Nufan Hamed AL-Oleimat

ABSTRACT

The study aim to identifying the effect of technical risks on the financial data publicizing in the commercial banks of Jordan, due to the study aspects represented by (humaneness risks accompanying for information technology, physical risks accompanying for information technology and viruses risks accompanying for information technology), to achieve the study goals, descriptive and analytical methodology used, according to the previous studies the researcher develop a questionnaire and distributed to the study samples in the commercial banks in Jordan which totaled (13) bank, (52) questionnaire has been distributed to the study sample which composed of accountant, interior editor, finance manager and information technology officer, the questionnaire copies have been received (49), and (41) of them and eligible for analysis. The researcher used SPSS analytical packages for data analyzing and applying the equation of multiple regressions.

The publicizing of the financial data of Jordanian commercial banks affected by the technical risks accompanied for information technology in high grade.

The study recommendations are to give attention for banks administration to put strategies and policies in the domains of security and information protection to protect against all information technology risks and limit these risks.

Key words: technical risks, publicize, financial data, commercial banks.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1-1: مقدمة

2-1: مشكلة الدراسة وأسئلتها

3-1: أهمية الدراسة

4-1: أهداف الدراسة

5-1: فرضيات الدراسة

6-1: مخطط الدراسة

7-1: مصطلحات الدراسة

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1-1: المقدمة

يعدّ تطور التكنولوجيا في عصرنا الحاضر من المستحدثات التي لها أثر ملموس في جميع مجالات الحياة ، وأصبح استعمال التكنولوجيا لا غنى عنه ؛ لما له من فوائد تعمّ الجميع ، منها: على سبيل المثال: سرعة إنجاز الأعمال وتقليل تكاليفها وجهد إتمامها ، فضلاً عن سرعة إيصال المعلومات إلى كلّ من يحتاجها ، وأحفظ البيانات والمعلومات دون الحاجة لأماكن واسعةً في حفظها ، وفق ما هو الحال في حفظ الملفات الورقية .

وإنّ هذا التطور في نظام تكنولوجيا المعلومات قد رافقته مخاطر لاستعمال هذا النظام ، وشكلت خطراً على عملية نشر البيانات المالية في البنوك التجارية الأردنية، منها: مخاطر مادّية ، ومنها: ما يكون بتدخل الأشخاص ، ومنها: ما يحدث نتيجة فعل الكوارث ، وهذا كلّه قد يؤثر تأثيراً مباشراً في ما تقوم به البنوك التجارية من نشرٍ وافصاحٍ عن البيانات المالية (الدلاهمة، 2013).

ويعدّ نشر البيانات المالّيّة في البنوك التجاريّة ؛ العمود الأساس الذي تستند عليه الأطراف والجهات المرتبطة بعلاقاتٍ متينةً مع هذه البنوك كافة ، وفي مقدمتهم: المستثمرون ، الذين يسعَون بوساطته إلى الحصول على المعلومات التي تدعم قراراتهم الاقتصادية، وزيادة ملائمتها وفاعلياتها، إلاّ أنّ نشر البيانات المالّيّة غير وافٍ بحاجات المستفيدين من المعلومات والبيانات المالّية ؛ ما لم تكن هذه البيانات والمعلومات ذات جودةٍ عاليةٍ وخاليةٍ من المخاطر التقنية لأنظمة المعلومات .

ولأهمية معلومات البنوك التجارية كافة ؛ فقد صار لزاماً على منتسبيها الحفاظ عليها في خضمّ التطور الدائم لتقنية المعلومات بخاصةٍ ، وما لحق به من تطورٍ في أساليب التلاعب بالبيانات المالّيّة واختراق المعلومات ، وقد جاءت هذه الدراسة في محاولةٍ للتعرف إلى أثر المخاطر التقنية على نشر البيانات المالّية في البنوك التجارية الأردنية.

2-1: مشكلة الدراسة وأسئلتها

إنّ مشكلة الدراسة تكمن في تحديد المخاطر التقنية التي ترافق استعمال تكنولوجيا المعلومات في البنوك التجارية ؛ وإنّ توافر مخاطر على هذا النّحو من التأثير مضرّ بالبيانات الماليّة التي يجري نشرها في هذه البنوك ، إذْ أنّ الأطراف جميعهم ، من: عملاء وملاّك ومستثمرين ومقرضين يعتمدون في اتخاذهم قراراتهم الماليّة الاستثمارية أو الإئتمانية أو التمويلية على البيانات الماليّة المنشورة عن البنوك ، ومن الواجب الحفاظ على البيانات الماليّة من هذه المخاطر التي تؤدّي إلى أضرار جسيمةٍ بهذه الأطراف ، وينتج عنها اتخاذهم لقراراتٍ مضلّلةٍ وغير دقيقةٍ .

ويمكن صياغة مشكلة الدراسة بالسؤال الرئيسي التالي: **هل هنالك أثر للمخاطر التقنية المصاحبة لتكنولوجيا المعلومات (المخاطر البشرية، المخاطر المادية، مخاطر الفيروسات) على نشر البيانات المالية في البنوك التجارية الأردنية؟**

ويتفرع من مشكلة الدراسة الأسئلة التالية:

1- هل هنالك أثر للمخاطر البشرية على نشر البيانات المالية في البنوك التجارية الأردنية؟

2- هل هنالك أثر للمخاطر المادية على نشر البيانات المالية في البنوك التجارية الأردنية؟

3- هل هنالك أثر لمخاطر الفيروسات على نشر البيانات المالية في البنوك التجارية الأردنية؟

3-1: أهمية الدراسة

تأتي أهمية هذه الدراسة ؛ في أنّها ستتولّى البحث في المخاطر التقنية التي ترافق عملية نشر البيانات الماليّة في البنوك التجارية الأردنية التي تهدّد موثوقية وسريّة البيانات الماليّة ، وهذه الأسباب جميعها ؛ تجعل تلك المخاطر مصدراً للقلق ، فضلاً عن أنّ هذا الموضوع مهمّ لإدارات المؤسسات بعامّةٍ ، ولإدارات البنوك بخاصّةٍ ؛ للحفاظ على بياناتها ومعلوماتها التي قد تحذف أو تفقد أو تتغير نتيجة هذه المخاطر، وعليه ؛ فإنّ هذه الدراسة مهمةُ ؛ لأنها من بين الدراسات التي تحاول أن تكشف الأسباب الحقيقية الكافية في مخاطر البيانات والمعلومات التقنية لأنظمة المعلومات .

4-1: أهداف الدراسة

هدف هذه الدراسة التعرف إلى أثر المخاطر التقنية المصاحبة لتكنولوجيا المعلومات (المخاطر البشرية، المخاطر المادية، مخاطر الفيروسات) على نشر البيانات المالية في البنوك التجارية الأردنية، وذلك من خلال تحقيق الأهداف التالية:

1- أثر المخاطر البشرية على نشر البيانات المالية في البنوك التجارية الأردنية.

2- أثر المخاطر المادية على نشر البيانات المالية في البنوك التجارية الأردنية.

3- أثر مخاطر الفيروسات على نشر البيانات المالية في البنوك التجارية الأردنية.

5-1: فرضيات الدراسة

الفرضية الرئيسية الأولى:

HO: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للمخاطر التقنية المصاحبة لتكنولوجيا المعلومات (المخاطر البشرية ، المخاطر المادية ، مخاطر الفيروسات) على نشر البيانات المالية في البنوك التجارية الأردنية.

ويتفرع منها الفرضيات الفرعية التالية:

- الفرضية الفرعية الأولى:

HO.1.1: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للمخاطر البشرية على نشر البيانات المالية في البنوك التجارية الأردنية.

- الفرضية الفرعية الثانية:

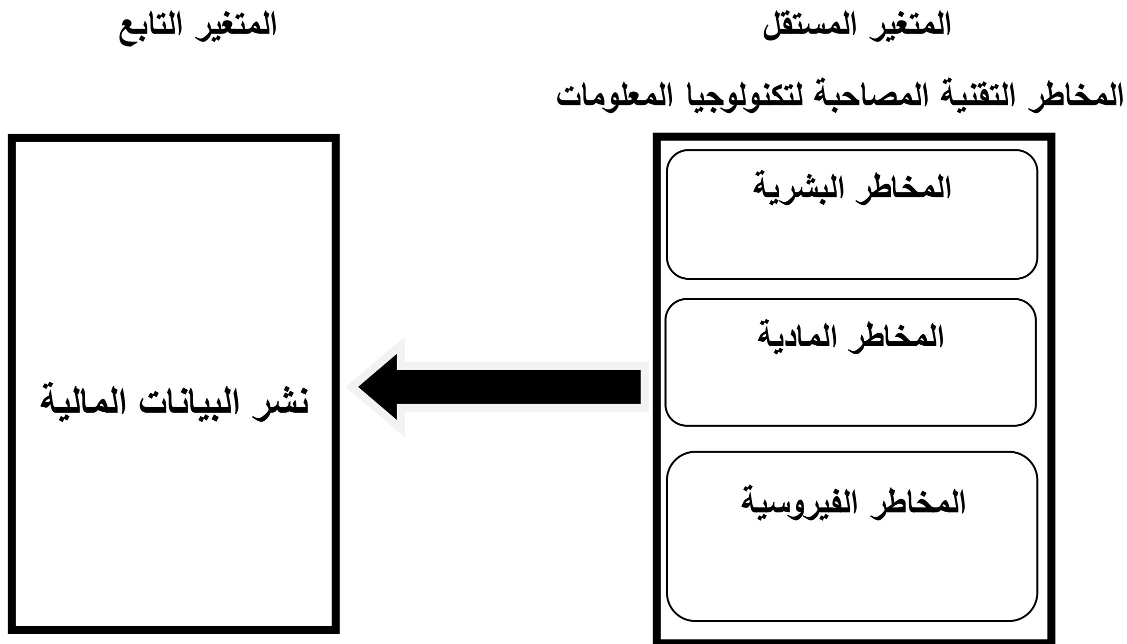
HO.1.2: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للمخاطر المادية على نشر البيانات المالية في البنوك التجارية الأردنية.

- الفرضية الفرعية الثالثة:

HO.1.3: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لمخاطر الفيروسات على نشر البيانات المالية في البنوك التجارية الأردنية.

6-1: مخطط الدراسة

لتحقيق أغراض الدراسة ، وللوصول إلى أهدافها المحددة ؛ سيعتمد الباحث على مخططٍ مخصّصٍ لها ، بغية معرفة في ما إذا كانت هنالك علاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع ، وفقاً لما هو مبين في الشكل رقم (1).



الشكل رقم (1-1) أنموذج الدراسة

المصدر: إعداد الباحث بالإستعانة بالأدبيات النظرية والدراسات السابقة.

7-1: مصطلحات الدراسة

– **المخاطر التقنية (Technical Risks)**: عُرفت بأنها" أيُّ نوعٍ من أنواع التهديدات الطبيعية نحو:(الزلازل والفيضانات وارتفاع درجات الحرارة) ، أو التهديدات من صنع الإنسان ، نحو: (الأخطاء البشرية والتجسس الإنساني والصناعي)" (Rittinghouse & Ransome , 2003).

– **المخاطر البشرية (Human Risks)**: هي عبارة عن المخاطر التي تنتج خلال عملية تصميم التجهيزات أو نظم المعلومات أو اثناء عمليات البرمجة أو الاختبار او التجميع للبيانات أو اثناء ادخالها الى النظام، او في عمليات تحديد الصلاحيات للمستخدمين، وتشكل هذه المخاطر الغالبية العظمى للمشاكل المتعلقة بأمن وسلامة نظم المعلومات في المؤسسة (Laudon & Laudon, 2005).

– **المخاطر المادية (Physical Risk)**: ويمكن تعريفها بأنها "مخاطر تؤدي إلى حدوث أضرار لأجهزة النظام وتدمير لوسائل تخزين البيانات وقد يكون سبب هذه الأضرار كوارث طبيعية لا علاقة للإنسان بها وقد تكون بسبب الأشخاص بطريقة مقصودة أو غير مقصودة تؤدي إلى تدميرٍ كلّيٍّ أو جزئيٍّ للنظام في المؤسسة" (Abu-Musa, 2004).

– **المخاطر الفيروسية (Viral risks)**: يعرف Hyatt (2001) "بأنها أي برنامج أو مجموعة من التعليمات قد تلحق ضرراً بنظام المعلومات أو ما يحتويه من معلومات، ولديها القدرة على الانتشار والتوسع والتخفي".

– **النشر(Publishing)**: "هو عرض معلومات عن نشاط الشركة عبر القوائم المالية، وبشكل شفاف ومفصح عما هو ضروري لجعل تلك القوائم غير مضللة" (Thompson & Yeung, 2003).

– **البيانات المالية (Financial Data)**: هي عبارة عن البيانات المالية التي تنشأ من العمليات للمشروع أو المنشأة (شراء، تخزين، بيع أو غيرها)، أي تحدث نتيجة لحدوث قرار يترتب عليه حدوث تحرك مالي، سواء كان داخل المشروع أو خارجه. وطبقاً لهذا الاتجاه تقسم البيانات إلى بيانات مالية بحته وبيانات غير مالية وبالتالي تقتصر البيانات المالية على البينات المالية التي تنشأ من عمليا المشروع أو المنشأة فحسب (Nelson & Woods, 1961)

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

2-1: المبحث الأول: المخاطر التقنية

2-2: المبحث الثاني: الإفصاح المحاسبي

2–3: المبحث الثالث: البيانات المالية

2–4: المبحث الرابع: الدراسات السابقة ذات الصلة

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

تمهيـد

يتناول هذا الفصل استعراضا لمتغيرات الدراسة من خلال عرض الأدب النظري والدراسات السابقة، حيث يقوم الباحث بتحليل البنود ومناقشتها في هذا الفصل من خلال عرض المباحث الأربعة التي تحمل العناوين الرئيسة وذلك على النحو الآتي:

2−1: المبحث الأول: المخاطر التقنية

يعرض هذا المبحث مفهوم المخاطر التقنية ومصادرها وأمن البيانات، وذلك على النحو الآتي:

2-1-1: مقدمة

أنتجت تكنولوجيا المعلومات الحديثة العديد من الفرص للمنشأة ، فضلاً عن تقديمها العديد من الميزات التنافسية ، وأصبحت المؤسسات الماليّة وقطاعات البنوك تستعمل تكنولوجيا المعلومات استعمالاً واسعاً ، وتعتمد عليها في كلّ أعمالها ، إلاّ أنّ استعمال المنشآت هذه التقنيات الحديثة مرتبط بحدوث مخاطر تحدّ من استعمال هذه التقنيات ، فإذا أرادت هذه المؤسسات الماليّة الاستمرار بمزاولة أعمالها التجارية ؛ فلابدّ لها من أنْ توضّح لمستعمليها هذه المخاطر ، ومن ثمَّ تقييمها لأخذ التدابير الضرورية ؛ بغية تجنّبها . (العتيبي، 2014).

وعليه؛ سيجرى في هذا المبحث توضيح مفهوم ومصادر وتهديدات وأنواع المخاطر التقنية.

2-1-2: مفهوم المخاطر التقنية

هنالك تعاريف عدّة لمفهوم المخاطر التقنية ، منها: ما جرى تعريفها " بأنّها كلّ انتهاكٍ أو خرقٍ لنظام المعلومات ، وهو ما يعرّض المعلومات للفقد، أو المنع، أو التعديل "(الدنف ، 2013).

وعرّفت أيضاً على: " أنّها جميع الاستعمالات غير المسموح بها ، نحو: تغير المعلومة أو إلغائها أو الاطلاع عليها، وانتهاك سريتها للاستفادة منها بطريقةٍ شرعيةٍ ، أو نشر معلوماتٍ غير صحيحةٍ ، أو منع وصولها، أو سرقة الأجهزة ووسائط التخزين ، ويرتبط بهذا التعريف أيضاً أمن البرامج والتطبيقات" (المنصور، 2007).

وعُرِّفت المخاطر التقنية : "بأنها المخاطر القانونية ومخاطر العمليات والسمعة والمخاطر الأخرى المتعلقة بحدوث أضرار أو خرق للأنظمة أو تعطيل ناتج عن استعمال أجهزة الحاسبات الآلية أو برامجها أو أي أجهزة إلكترونية ذات صلة أو الاعتماد على شبكات داخلية وتوصيلها عن طريق الإنترنت". "وتشمل هذه المخاطر أيضاً خلل في الأنظمة المستخدمة أو أخطاء في تشغيل البرامج المستخدمة أو وجود قصور في تأمين الشبكات المستخدمة مما يسهل تعرضها لإخطار القرصنة والاختراق وعمليات الغش" (مصرف قطر المركزي، 2010).

وعُرفت بأنها "أي نوع من أنواع التهديديات الطبيعية (كالزلازل والفيضانات وارتفاع درجات الحرارة) أو التهديديات من صنع الإنسان (كالأخطاء البشرية والتجسس الإنساني والصناعي)" (, Rittinghouse & Ransome 2003).

كما عرفت بأنها عبارة عن الأشخاص والمؤسسات والآليات والأحداث التي يمكن أن تحمل تأثيراً سلبياً ومضراً على مصادر المعلومات (أبو شنب، 2009).

كما تم تعريفها بأنها "الخطر المحتمل الذي يمكن أن يتعرض له نظام المعلومات وقد يكون شخصاً كالمتجسس أو المجرم المحترف أو الهاكرز المخترق أو شيئاً يهدد الأجهزة أو البرامج أو المعطيات أو حدثاً كالحريق، وانقطاع التيار الكهربائي، والكوارث الطبيعية" (علي، 2009).

وعُرِّفت من قبل الباحثين أبو حجر وعابدين (2014) بأنها "أنشطة متعمدة يقوم بها المدراء عن طريق استخدام قدرات الحاسب في تعديل قواعد البيانات وتحريف المستندات لعمليات وهمية بهدف تضليل مستخدمي المعلومات المحاسبية لتحقيق أهداف خاصة".

كما تم تعريفها على أنها "الجرائم المتصلة بالحاسوب والتي يكون فيها النظام الحاسوبي هو هدف الجريمة، ووسيلة ارتكاب الجريمة أو كلاهما، إنها جريمة متصلة بالتكنولوجيا الرقمية، وتستخدم تكنولوجيا الشبكة الدولية للمعلومات "الإنترنت" وهي تغطي جميع الجرائم التي ترتكب" (الاتحاد الدولي للاتصالات، 2006).

كما عُرفت على أنها "كل فعل يتم إعداده بموجبه استخدام أي نوع من الحواسيب الآلية سواء حاسب شخصي أو شبكات الحاسب الآلي أو الإنترنت أو وسائل التواصل الاجتماعي لتسهيل ارتكاب جريمة أو عمل مخالف للقانون، أو تلك التي تقع على الشبكات نفسها عن طريق" "اختراقها بقصد تعطيلها أو تحريفها أو محو البيانات أو البرامج التي تحويها" (العجمي، 2014).

وعُرفت بأنها "مخاطر عمليات الاحتيال الخارجية واختراق أنظمة الكمبيوتر في ظل تنامي التجارة الإلكترونية" (عبد الكريم وأبو صلاح، 2007).

مما سبق يستنتج الباحث أن المخاطر التقنية هي كل عمل سيئ يهدد نظم المعلومات من تخريب أو استحواذ أو سرقه أو اختراق يؤثر على الجسم المُخترق من بيانات أو أجهزة أو برامج وملفات وإظهارها على غير حقيقتها، سواء بقص أو بدون قصد وسواء كان من داخل المؤسسة أو خارجها أو بفعل الكوارث كالزلازل والفيضانات والبراكين والمياه.

2-1-3: مصادر المخاطر

تصنف المخاطر التقنية إلى مخاطر داخلية ومخاطر خارجية وكما يلي (الدنف، 2013):

2-1-3-1 تهديدات داخلية: وهي نابعة من داخل المنظمة وهي:

- العاملين في المنظمة وهم يطلعون على معلومات غير مصرح لهم الاطلاع عليها وذلك لاستخدامها في تحقيق مصالح معينة فإذا حصل أحد الموظفين على كلمة المرور الخاصة بالدخول على النظام وهو غير مخول له بذلك فهذا يعتبر تهديد حتى إذا لم يتم استخدامها.
- تسريب المعلومات من خلال مستخدمي النظام ومن الذين لديهم حق الاطلاع على المعلومات بقصد أم بغير قصد.

2-1-3-2 تهديدات خارجية: هي عبارة عن التهديدات الصادرة من خارج المؤسسة وتكمن الخطورة فيها بعدم معرفة المخترق ومدى اختراقه للنظام، وهدفه من ذلك، وكذلك حدود الخبرة لديه في التخريب، وأهمها:

- تهديدات الأجهزة: وهي سرقة البرامج، أو تدميرها و العبث بها أو قطع الكابلات، وأخيراً تعريضها للتلف بسبب الحرائق أو المياه.
- تهديدات البرامج: وتشمل سرقة البرامج أو حذفها أو تشويهها من خلال أصابتها بالفيروسات أو تعطيلها.
- تهديدات المعلومات: وهي المسح أو التشويه الناتج أو مشاكل الأجهزة والبرامج، أو السرقة.

كما ان مخاطر المعلومات تكون في عدة اجزاء منها، الحد من اداء أنظمة الحاسوب او اتلافها بشكل كامل مما يؤدى الى تعطيل الخدمات الاساسية عن الشركة، ومنها تشمل مخاطر الوصول غير المصرح به للمعلومات السرية حيث ان الوصول الى هذه المعلومات السرية يؤدى الى خسائر مالية او معنوية (Al Hanini, 2012).

4-1-2: المخاطر البشرية

هي مخاطر ناتجة عن الغش والتلاعب من أشخاص كالموظفين داخل المؤسسة أو من أشخاص من الخارج كالمخترق لبرامج والأنظمة، وتعرف المخاطر البشرية الناتجة من الموظفين في نظم المعلومات المحاسبية بأنها المخاطر التي تنتج عند عملية التصميم والإعداد لقنوات الاتصال وأجهزة الحاسوب التي ستعمل على تنفيذ نظم المعلومات المحاسبية أو اختيار النظم وتجريبها أو من عمليات البرمجة أو عند إدخال ومعالجة البيانات أو استرجاعها وتشكل هذه نسبة كبيرة" "من المخاطر أو المشاكل المتعلقة بأمن المعلومات المحاسبية المحوسبة في المؤسسة" (القرالة، 2011).

كما تم تعريفها بأنها عبارة عن المخاطر التي تنتج خلال عملية تصميم التجهيزات أو نظم المعلومات أو اثناء عمليات البرمجة أو الاختبار او التجميع للبيانات أو اثناء ادخالها الى النظام، او في عمليات تحديد الصلاحيات للمستخدمين، وتشكل هذه المخاطر الغالبية العظمى للمشاكل المتعلقة بأمن وسلامة نظم المعلومات في المؤسسة (Laudon & Laudon, 2005).

ويمكن أن تكون المخاطر البشرية الناتجة عن استخدام التكنولوجيا أحد أنواع المخاطر، خطأ في تشغيل البينات، خطأ إدارة النظام، الإفصاح غير المفوض عن المعلومات، الاستخدام غير المسموح به للبرامج والأنظمة، خطأ البرمجة وتحليل الأنظمة والبرامج، إساءة الاستخدام والاحتيال والتلاعب (الجوهر وآخرون، 2010).

كما إن المخاطر البشرية التي تحدث من تلاعب وغش الإدارة تعد من أهم المشاكل التي تلاقي المدقق في تدقيق نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية، ويمكن ذلك عن طريق استخدام إمكانية الحاسوب في تغيير البيانات وتحريف المستندات لعمليات غير صحيحة مما يزيد من حجم المشكلة فكلما ازداد تعقد نظم التشغيل الإلكتروني تزداد صعوبة رقابة هذه النظم وبالتالي تزداد صعوبة تدقيقها من قبل المدقق الخارجي، وكما هو معلوم أن مهمة اكتشاف الغش والتلاعب تقع أساساً على الإدارة إلا أنها تقع ضمناً على المدقق الخارجي وذلك لأنه قد يؤدي الغش والتلاعب هذا إلى عدم صحة ودقة العمليات والأرصدة بالقوائم المالية وكذلك عدم تمثيل هذه القوائم لنتائج الأعمال وحقيقة المركز المالي للمنشأة (أبو عطيوي، 2012).

وتكون المخاطر البشرية عمدية وغير عمدية فالمخاطر البشرية العمدية تتمثل في قيام الشخص بتصرفات متعمدة مثال إدخال بيانات غير صحيحة أو قيامه بالتحريف والتلاعب بالبيانات وهو على علم بذلك، وتمثل هذه المخاطر من أهم المخاطر المؤثرة على النظام.

وأما المخاطر البشرية غير المتعمدة فتنتج من تصرفات يقوم بها أشخاص نتيجة عدم الخبرة الكافية أو الجهل كإدخال البيانات بشكل خاطئ بسبب عدم المعرفة بطرق الإدخال الصحيحة أو السهو في عملية التسجيل وتعتبر هذه المخاطر أقل ضرراً من المخاطر المتعمدة وذلك لإمكانية تصحيح هذه الأخطاء (Abu-Musa, 2004).

وأيضاً يمكن اعتبار المخاطر البشرية من حيث علاقتها بمراحل النظام وهي مخاطر المدخلات ومخاطر المخرجات، حيث يمكن أن تتضمن مخاطر المدخلات ناتجة عن عدم نقل البيانات بدقة خلال خطوط الاتصال، أو عن عدم تسجيل البيانات في الوقت الملائم وبالشكل الصحيح. وأما مخاطر المخرجات فالمقصود بها المخاطر المتعلقة بالمعلومات والتقارير التي يتم الحصول عليها بعد عملية التشغيل والمعالجة للبيانات، ويتم حدوث هذه المخاطر عن طريق تدمير وطمس ملفات معينة من المخرجات أو سرقة مخرجات الحاسوب أو خلق مخرجات زائفة أو عمل نسخ غير مصرح بها أو كشف الغير مصرح به للبيانات كل هذا الاستخدام السيئ من الأشخاص يؤدي إلى أمور تسئ بالمؤسسة وتضر بمصالحها (البحيصي والشريف، 2008).

5-1-2: المخاطر المادية

ويمكن تعريفها بأنها "مخاطر تؤدي إلى حدوث أضرار لأجهزة النظام وتدمير لوسائل تخزين البيانات وقد يكون سبب هذه الأضرار كوارث طبيعية لا علاقة للإنسان بها وقد تكون بسبب الأشخاص بطريقة مقصودة أو غير مقصودة تؤدي إلى تدمير كلي أو جزئي للنظام في المؤسسة" (Abu-Musa, 2004).

كما تم تعريفها "بأنها المخاطر التي تؤثر على أصول ومعدات النظام وقد تؤدي إلى تعطل التجهيزات وتوقفها لفترات طويلة مما يؤثر على سلامة وأمن نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية، وهي ناتجة بسبب عوامل بيئية، مثل العواصف والزلازل والأعاصير المتعلقة بأعطال التيار الكهربائي والحرائق"، "وقد تكون تلك العوامل طبيعية أو غير طبيعية أو بسبب عدم وجود أماكن مناسبة لحفظ المعدات الخاصة بنظم المعلومات المحاسبية" (الشريف، 2006).

ويمكن أن تكون هذه المخاطر خارجية لا دخل للأشخاص في حدوثها كأن تكون كوارث طبيعية مثل الزلازل والبراكين والفيضانات وقد تكون مشاكل تتعلق بأعطال التيار الكهربائي، والحرائق والمشاكل الناتجة عن تعطل نظم التدفئة والتكييف والتبريد، وهذه الأخطار تؤدي إلى تعطل عمل الأجهزة وتوقفها لفترة لحين إجراء التصليحات مما له الأثر الواضح على أمن وسلامة نظم المعلومات المحاسبية (الساكني والعواودة، 2011).

كما يمكن أن تكون هذه المخاطر ناتجة عن عدم توافر الظروف البيئية المناسبة كتعطل الأجهزة بسبب الحرارة العالية، والرطوبة، المياه، وعدم وجود أماكن خاصة مناسبة لحفظ أجهزة النظام وكذلك بسبب قلت الصيانة للأجهزة والبرامج أو تكون الصيانة خاطئة، أو مخاطر الوصول إلى الملفات والشبكة والبرامج (الجوهر وآخرون، 2010).

وأيضاً إن المخاطر المادية قد تؤدي إلى تدمير الأجهزة وعمل النظام المحاسبي وتؤدي إلى تعطيل عمل التجهيزات أو توقفها لفترة طويلة مما يؤثر على سلامة وأمن نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية (البحيصي والشريف، 2008).

وأيضاً أوضح محمد (2011) ان المخاطر المادية الخارجية أنواع منها:

- الحريق: ويترتب على ذلك خسائر جسيمة ولذلك يجب أن يكون موقع مركز الحاسوب بعيداً عن أماكن الخطر وأيضاً يجب توفير الحماية المادية للأجهزة والملفات وعمل نسخ احتياطية لجميع الملفات.
- تذبذب وانقطاع التيار الكهربائي: وهذا الخطر قد ينتج عن انقطاع وتذبذب التيار الكهربائي أو أن التيار الكهربائي يزداد بصورة مفاجئة يؤدي إلى آثار ضارة على الأجهزة الإلكترونية. ذلك على المنشأة توفير أجهزة لتوليد طاقة كهربائية إضافية.
- هناك نوع آخر إلا أن حدوثها أقل من المخاطر المذكورة أنفاً وعند حدوثها تكون آثارها مدمرة وجداً خطيرة وهي الكوارث الطبيعية التي يصعب مواجهتها مثل الزلازل والفيضانات وغيرها.

كما أوضح الذيبة وآخرون (2011) إن المخاطر الناتجة بسبب عوامل بيئية، مثل العواصف والزلازل والأعاصير والحرائق وأعطال التيار الكهربائي، سواء كانت كوارث طبيعية وغير طبيعية فإنها يمكن أن تؤثر على عمل النظم المحاسبية وقد تؤدي إلى توقف عمل التجهيزات لمدة طويلة مما يضر بسلامة وأمن نظم المعلومات المحاسبية.

6-1-2: مخاطر الفيروسات

الفيروس عبارة عن "برنامج حاسب مثل أي برنامج تطبيقي يتم تصميمه بواسطة أحد المبرمجين لتحقيق هدف معين، من أجل إلحاق الضرر بنظام الحاسب، بحيث تتم برمجته ليكتسب القدرة على ربط نفسه بالبرامج الأخرى وإعادة إنشاء نفسه بين برامج الحاسبة المختلفة ومواقع الذاكرة" بشكل يسمح له بتحقيق أهدافه التدميرية (الحميد ونينو، 2007).

ويعرف Hyatt (2001) المخاطر الفيروسية "بأنها أي برنامج أو مجموعة من التعليمات قد تلحق ضرراً بنظام المعلومات أو ما يحتويه من معلومات، ولديها القدرة على الانتشار والتوسع والتخفي".

وتعتبر الفايروسات من أخطر المشكلات التي تهدد أمن المعلومات، والفيروس يعتبر إحدى جرائم الحاسب ولذلك من يقوم بنشر فيروس يتعرض للعقوبة إذا تم اكتشافه، وتهدف الفيروسات إلى السيطرة على الجهاز وتمكين المخترقين من الوصول للمعلومات ببساطة وتدمير الجهاز أو إتلاف ملفاته ومحتوياته وبرامج تشغيله (القحطاني، 2008).

وأيضاً ويمكن اعتبارها على أنها إحدى المخاطر التي تواجه نظم المعلومات المحاسبية في مرحلة تشغيل البيانات مثال ذلك إدخال فيروس الكمبيوتر للنظام المحاسبي والتأثير في عملية تشغيل ومعالجة بيانات النظام (البحيصي والشريف، 2008).

إضافة إلى أن مخاطر الفيروسات عند إدخالها للكمبيوتر قد تؤدي إلى تلف البيانات بشكل كلي أو جزئي، إذ إن الآثار الناتجة عن إدخال الفايروسات على الكمبيوتر هي آثار ومخاطر فنية ومنطقية (أبو عطيوي، 2012).

وأوضح علي (2009) أن من خلال الفايروسات في النظام قد ينتج عنها الضرر الكبير بالمصالح التجارية وذلك من خلال المتطفلين، البرمجيات المصابة، والأشكال الأخرى من التخريب في الكمبيوتر المستخدم لتعطيل النظام وإتلاف أو تخريب بياناته ووظائفه المختلفة. وتعتبر الفايروسات احدى تهديدات الحوادث المقصودة. وأيضاً تعتبر إحدى تقنيات البرمجة التي تستخدم للتدمير والتخريب المتعمد حيث انها يقوم بها أشخاص بهدف غزو أو تدمير أجهزة النظام وبرمجياته. وكذلك فأن وسائل تقنيات البرمجة التي ستستخدم للتدمير والتخريب كثيرة نذكر منها (حصان طروادة، الباب المسحور، الفايروسات، الديدان، القنابل المنطقية... وغيرها).

2-1-7: أمن البيانات

بعد ظهور التكنولوجيا المعلومات والاتصال بدأت المؤسسات بالاعتماد على هذه التكنولوجيا بإنجاز جميع أعمالها آليا مما أدى إلى ظهور مخاطر ناتجة عن سوء استخدام هذه التكنولوجيا، ولابد من تظافر الجهود لردعها والسيطرة عليها، لذلك يجب على المؤسسة العمل على حماية معلوماتها من سوء الاستخدام أو التخريب وذلك بتحقيق الأمن المعلوماتي بمستوى مقبول لضمان إستدامتها، وهذا يمكن عن طريق التخطيط السليم والمسبق (جيجخ وفرحات، 2016).

ويعرف أمن المعلومات بأنه "الوقاية لأجل سرية وسلامة المعلومات قانونياً" (Tipton & Krause, 2008).

كما أكد Doomun (2008) أن أمن المعلومات هو جزء مكمل لكل أنشطة المنظمة المؤتمتة والذي قد تتعرض للمخاطر المحتملة، إذ ان أمن نظام المعلومات يشمل أمن البيانات والمعلومات المخزونة وتخطيط للتخلص من الخروقات الأمنية.

حيث إن أمن أنظمة المعلومات هو القدرة على حماية المعلومات وقواعد البيانات من التدمير والعبث والكشف عن أي مخاطر تتعرض لها ومحاولة معالجتها بالدقة والسرعة الممكنة، ويعد من السياسات الأمنية التي على المؤسسة أن تتبناها من خلال اتباع افضل الممارسات الأمنية واحدث التقنيات للحفاظ عليها من الاختراق غير المباشر من قبل غير المصرح لهم ومهاجمة البيانات والمعلومات المخزونة على الحاسوب للضرر بالمؤسسة (جبوري، 2011).

كم إن مفهوم الأمن يستخدم لجميع المعلومات المختصة بحماية أصول الشركة القيمة من الفقدان، والخسارة، والتدمير، والإفصاح غير المسموح به. ويقصد بالأصول القيمة للشركة هي المعلومات والبيانات المسجلة، والمخزنة، والمعالجة. كما إن القصد من حماية المعلومات والبيانات حمايتها من الهرم والقدم، والذي يقود إلى خسارة أو صعوبة الوصول إلى تلك البيانات، ولا بد أن تكون الحماية من السلطات الحكومية وغير الحكومية مثل كلمات السر، وتحديد المستخدمين للبيانات ووضع إجراءات أمن للبيانات (الحسبان، 2009).

وتوجد هناك وسائل متعددة خاصة بنظم المعلومات تستخدم للحفاظ على المعلومات، منها ما يسمى بالضوابط الرقابية الخاصة بنظم المعلومات وتشمل على ما يلي (حماده، 2010):

2-1-7-1: ضوابط الرقابة التنظيمية: وهي تمثل جميع الضوابط والإجراءات الرقابية المتمثلة بفصل الواجبات بين الدوائر، وكذلك تقسيم الوظائف بين قسم نظم المعلومات والإدارات الأخرى المنتفعة أو ذات العلاقة، وتحديد المسؤوليات في قسم الحاسوب لأجل الحد من مخاطر الغش، وتتحدد ضوابط الرقابة التنظيمية على النحو الآتي:

- اختيار الأشخاص وتدريبهم: ان اختيار أشخاص مدربين ويتمتعون بأمانة وكفاءة، وتوظيفهم وتحديد صلاحياتهم داخل أقسام نظم المعلومات يعد من الضوابط الرقابية الجيدة التي إذا تم تطبيقها تتقلص المخاطر.
- تدوير العمل وإجازات الموظفين: نقل الموظفين من وظيفة إلى أخرى ضمن الدائرة مع إعطائهم الإجازات على فترات قليلة.
- دليل العمل: ويعتبر من أهم الضوابط لأنه يعد المرجع لإجراءات العمل، ويشمل تحديداً واضحاً لكل الوظائف والمهام.
- الهيكل التنظيمي وعلاقات الاتصال لإدارة نظم المعلومات: إن إدارة نظم المعلومات لها أهمية كبيرة حيث تقوم بعدد من وظائف ومهام النظام المحاسبي وكذلك أهميتها بضمان سلامة البيانات، مما يتطلب ذلك ضرورة تنظيمها بشكل دقيق، ويفضل استقلاليتها عن باقي الدوائر.
- فصل الوظائف المتعارضة بين إدارة النظم والإدارات الأخرى: حيث عرفت نشرة معايير التدقيق (SAS,No.3) الوظائف المتعارضة في ظل الرقابة المحاسبية بأنها الوظائف التي تسمح لشخص ما بالتلاعب وفي الوقت نفسه إخفاء الأخطاء أو المخالفات التي قام بها. ولصد هذا التهديد فلا بد من تطبيق إجراءات رقابية صارمة تحقق الفصل بين هذه الوظائف الأساسية. مثلاً الفصل بين المحاسبين والمبرمجين (Jones & Rama, 2005).

2-1-7-2: ضوابط الرقابة على الوصول (Romney & Steinbart, 2006)**:** تمثل إجراءات رقابية معده لمنع واكتشاف المخالفات والأخطاء التي تحدث بسبب المحاولات للاستخدام والدخول غير المرخص لبيانات النظام وأجهزة الحاسوب، وأن الهدف من هذه الإجراءات هو ضمان السماح للأشخاص المصرح لهم فقط بالدخول إلى الأجهزة والبرمجيات المحاسبية. وهذه الضوابط:

- الضوابط الرقابية على الوصول المادي: وهي الإجراءات التي صممت لإحكام السيطرة على الوصول المادي لجميع الأجهزة، وهذه الإجراءات منها السماح فقط بدخول غرفة الحاسوب للأشخاص المخولين بتفويض رسمي، تحديد وتجهيز أماكن مناسبة وآمنة ووضع أجهزة الحاسوب فيها، استخدام كلمات مرور، واستخدام نظام البصمة في حالة الحاجة للوصول إلى غرفة الجهاز، وكذلك يجب أن تكون غرف الحواسيب جدرانها غير قابلة للاشتعال، وكذلك وضع أجهزة الإنذار والتنبيه عند وجود دخول غير مصرح به.
- ضوابط الرقابة على الوصول المنطقي: وهي إجراءات لإحكام السيطرة على الوصول إلى مكونات النظام المنطقية كلها، ومن هذه الإجراءات مثلاً الجدران النارية، تصنيف البيانات حسب حساسيتها وأهميتها، وتشفير البيانات، والاستخدام لكلمات السر، وفحص الإشعار، وسياسات أتعامل مع الأخطاء في النظام وإجراءاته.

3-7-1-2: ضوابط الرقابة على أمن الملفات وحمايتها (القطاني، 2005): وتشمل جميع الإجراءات الضرورية لتحقيق هدف الأمن والحماية لمكونات النظام المنطقية والمادية، والتصدي للمخاطر المتنوعة، كالمخاطر الناجمة عن عوامل طبيعية خارجية والتي قد تتسبب في زعزعة النظام بجميع مكوناته البرمجية والمادية، والمخاطر التي يقوم بها قراصنة الحاسوب كمخاطر الوصول غير المسموح به، ومن هذه الإجراءات، البرمجيات المضادة للفيروس، النسخ الاحتياطي باستخدام أسلوب الأجيال الثلاثة- الأبن – الأب- الجد، تحديد مواقع آمنة ومناسبة وحفظ البيانات فيها، ووضع خطط لمواجهة الكوارث كعقد اتفاقات مع موردين لتزويد الشركة في الحالات الطارئة بمواقع تشغيل بديلة وللتأكد من سلامة هذه المواقع يجب إجراء الاختبارات والتشغيل التجريبي.

كما توجد هناك مجموعة من العناصر التي يجب أخذها بعين الاعتبار لتوفير الحماية المطلوبة للمعلومات وأهمها (أبو كميل، 2011):

1- سرية المعلومات: ويقصد بها التأكد من عدم الاطلاع على المعلومات من الأشخاص الغير مسموح لهم، وعدم إجراء أي تحريف أو تغيير لضمان بقاء المعلومات صحيحة ودقيقة أثناء نقلها أو تخزينها. إذ يجب على المؤسسة استخدام طرق الحماية الملائمة لتحقيق هذا الهدف وذلك باستخدام وسائل متعددة مثل عملية التشفير للرسائل.
2- سلامة المحتوى: وتعني التأكد من أن ما تحتويه المعلومات صحيحه وانه من غير الممكن تعديلها أو العبث بمحتوياتها أو تدميرها من قبل الأشخاص الغير المسموح لهم في أي مرحلة من مراحل المعالجة أو التبادل، سواء كان التعامل داخل المؤسسة أو خارجها، وهذا يحدث غالباً بسبب الاختراقات غير المشروعة.

3- التوثيق: ويعني به التأكد من هوية الشخص الذي يحاول استخدام المعلومات ومعرفة ما إذا كان المستخدم هذا هو صاحب المعلومة الحقيقي أم أن هذا شخص آخر، وذلك من خلال التأكد من كلمة السر الخاصة بكل مستخدم.

4- استمرارية توفير المعلومة أو الخدمة: وتعني التأكد من استمرارية وجاهزية عمل نظام المعلومات بجميع مكوناته واستمرار القدرة على التفاعل مع المعلومات وتقديم الخدمات لمواقع المعلومات وضمان عدم تعرض المعلومات لوصول غير مشروع يقوم بها بعض الأشخاص.

5- عدم الإنكار: ويقصد به عدم إنكار الشخص الذي قام بإجراء معين متصل بالمعلومات ولهذا لابد من توفر وسائل وطرق لإثبات التصرفات التي يقوم بها أي شخص غير الشخص المسؤول عن المعلومة، ويتم ذلك مثلاً عن طريق استخدام التوقيع والمصادقة الإلكترونية.

وأيضاً توجد هناك منظمات عالمية وضعت إجراءات ووسائل وسياسات لحماية المعلومات كالمنظمة الدولية للتوحيد القياسي آيزو (ISO/27000) هدفت إلى إنشاء نظام لإدارة أمن المعلومات يتم استخدامه في المؤسسات لتحديد الأهداف والمطالب الأمنية والتوافق مع القوانين والتشريعات، وتحديد الضوابط والمسؤوليات وإدارة الأصول، ومنها المعيار 27002 لإدارة أنظمة أمن المعلومات ويعتبر أشهر معايير سياسات أمن المعلومات حيث يتكون هذا المعيار من (12) فصلاً هي (تقييم المخاطر ومعالجتها، السياسات الأمنية، تنظيم أمن المعلومات، إدارة الأصول، أمن الموارد البشرية، الأمن المادي البيئي، الاتصالات وإدارة العمليات، التحكم في الوصول، حيازة وتطوير وصيانة أنظمة المعلومات، إدارة حوادث أمن المعلومات، إدارة استمرارية الأعمال، إدارة الامتثال أو التوافق) (العربي، 2015).

2-2: المبحث الثاني: الإفصاح المحاسبي

يعرض هذا المبحث بالتفصيل مفهوم الإفصاح المحاسبي وأهميته وأهدافه وأنواعه، وذلك على النحو الآتي:

2-2-1: مقدمة

يعد الإفصاح المحاسبي مهم بشكل كبير ويلعب دوراً مهماً في إثراء منفعة وقيمة المعلومات والبيانات المحاسبية التي تظهرها القوائم المالية والتي تستعمل لعدة أغراض، منها اتخاذ قرارات التمويل والاستثمار، كما يساهم في تحقيق كفاءة استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة، على المستوى القومي الوطني وعلى مستوى المنشأة (صبايحي، 2011).

وقد ذكر محمد (2012) أن ازدياد الاهتمام للجهات المهنية والعلمية المحاسبية بنشر البيانات المالية وبشكل خاص بعد تطور المحاسبة وظهور الشركات وارتبط هذا التطور مع القوائم التي تعد مخرجات النشاط. إن إعداد القوائم المالية يتم على وفق القواعد والمعايير المحاسبية المتعارف عليها سواء في المستوى الدولي أو المستوى المحلي فأن الإفصاح تتبين أهميته من خلال إظهار جميع المعلومات الهامة والضرورية التي تعد ضرورية لعرضها وإذا كان حذف معلومة معينة سيجعلها غير واضحة فأن الإفصاح عنها يكون ضروري لأهميتها النسبية.

كما إن العقود الأخيرة وفي بداية الستينات ازداد الاهتمام بموضوع الإفصاح، حيث أن هذا الاهتمام لم يأت من فراغ، وذلك باعتبار أن العديد من الأطراف الخارجية تعتمد بشكل كبير في قراراتها على ما تنشره الشركات والمنشآت من معلومات حيث أن هذه الأطراف أو الجهات الخارجية لا تستطيع الحصول على المعلومات المالية عن الشركات الأخرى إلا عن طريق قيام الشركات الأخيرة بالإفصاح عن بياناتها المالية (وردية، 2015).

2-2-2: مفهوم الإفصاح المحاسبي

يعتبر الإفصاح المحاسبي أحد المبادئ المحاسبية المتعارف عليها والذي يتطلب من القوائم والتقارير المالية أن تتضمن كافة المعلومات الضرورية واللازمة لتعطي مستخدميها صورة واضحه عن المشروع الاقتصادي، وذلك عن طريق الإفصاح الشامل الذي يرتكز على إشباع مطالب المستخدمين الخارجين للمعلومات والتي يمكن توفيرها من خلال هذه القوائم، بالإضافة إلى توفير معلومات أخرى مناسبة للحاجات المشتركة للفئات الخارجية (شاهين، 2011).

وهناك عدة تعريفات لمفهوم الإفصاح المحاسبي من وجهات نظر مختلفة، فقد أوضح المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين العموميين (AICPA) "إن مفهوم الإفصاح يرتبط بشكل ومحتوى القوائم المالية والمصطلحات المستخدمة فيها، والتي من شأنها تؤدي إلى زيادة قيمة وجودة المعلومات التي تحتويها تلك القوائم وذلك من وجهة نظر مستخدميها" (صبايحي، 2011).

وعرف Frederick (2002) الإفصاح هو "إعلام مستخدمي التقارير المالية بكل ما يساعدهم لاتخاذ قراراتهم الاقتصادية الرشيدة، سواء أكانت منح قروض أو قرارات استثمارية أو تتعلق بتحديد العبء الضريبي لكل شركة من الشركات المساهمة، كما أن هناك من يربط بين درجة الإفصاح وتخفيض حالة عدم التأكد" "لدى المستفيدين وذلك من خلال نشر معلومات اقتصادية لها علاقة بالشركة، سواء كانت معلومات نوعية أو كمية تساعد المستثمر على اتخاذ قراراتهم، والتخفيض من حالة عدم التأكد عند التنبؤ في الأحداث الاقتصادية المستقبلية".

وعرف Moonitz (1961) الإفصاح المحاسبي هو "ضرورة توصيل كافة المعلومات التي يمكن ان تفيد مستخدم القوائم المالية، مع الأخذ بنظر الاعتبار ان الفائدة يمكن ان تتحقق لمستخدم القوائم المالية عندما تساعد هذه المعلومات على التقليل من درجة عدم التأكد أو زيادة المعرفة لديه"، "والتي يمكن ان تكون من خلال اللجوء إلى إظهار المعلومات على شكل ملاحظات أو جداول تفصيلية إضافية مرفقة بالقوائم المالية الأساسية".

كما عرف تانيا (2016) الإفصاح المحاسبي هو "ضرورة الإفصاح عن كل الأمور المتعلقة بالمنشأة المالية وغير المالية والإفصاح عن كافة السياسات المطبقة المتبعة من قبلها بالشكل الذي يجعلها غير مضللة لأصحاب اتخاذ القرارات".

وعرّف علاوي (2012) الإفصاح المحاسبي بأنه "إظهار للمعلومات المالية سواء كانت كمية أو وصفية في القوائم المالية وفي الوقت المناسب مما يجعل هذه القوائم غير مضللة وملائمة للأطراف المستفيدين من تلك المعلومات لتمكينهم من اتخاذ قرارات رشيدة".

وكذلك عرّفه محمد (2014) بأنه "علاقة أو ارتباط بين المنشاة ومتخذي القرارات، تهدف هذه العلاقة إلى إعلام متخذي القرارات بالمعلومات المهمة بهدف ترشيد قراراتهم، ويتم الأعلام من خلال القوائم المالية".

وعُرف الإفصاح المحاسبي بأنه "كيفية نشر مضامين الإفصاح للمعلومات المحاسبية في القوائم والتقارير المالية عن الوحدة بهدف توفير اكبر قدر ممكن من المعلومات للمستخدم للتقليل من حالة عدم التأكد لديه، وأيضاً وفاء بمتطلبات الإفصاح المحاسبي التي تجعل من القوائم غير مضللة". "لذلك على القائمين على النظام المحاسبي في أي وحدة اقتصادية الاطلاع على القواعد والمعايير الخاصة بالإفصاح في سبيل تحقيق الحد الأدنى للإفصاح على الأقل"(محمد، 2006).

كما عُرف الإفصاح في اللغة الفصحى، "فلم يكن هناك تعارض بين مفهوم الإفصاح في اللغة وفي الاصطلاح المحاسبي، فكلاهما معنيان بإظهار الحقائق دون لبس أو غموض، وأن الإفصاح المحاسبي يعتبر أحد الأدوات الأساسية للاتصال والإعلام المحاسبي، وبدونه لن تكون هناك فائدة من مخرجات الأنظمة المحاسبية" (مارن ومحمد، 2012).

وأيضاً عُرّف الإفصاح المحاسبي بأنه "إظهار المعلومات بشكل يعكس حقيقة وضع المنشأة دون تضليل بحيث يستطيع مستخدم هذه المعلومات الاعتماد عليها في اتخاذ القرار السليم إلا أنها اختلفت فيما بينها حول كمية ومقدار المعلومات المقدمة إلى مستخدميها"(باذيب، 2011).

وعّرفه الشيرازي (1990) هو "ضرورة شمول التقارير المالية على جميع المعلومات اللازمة الضرورية لإعطاء مستخدمي هذه التقارير صورة دقيقة عن الوحدة المحاسبية".

من خلال التعاريف السابقة عن الإفصاح يستنتج الباحث أن الإفصاح المحاسبي هو نشر البيانات والمعلومات المحاسبية بطريقة واضحة ومفهومة وتعبر بصدق عن الأحداث الاقتصادية دون تضليل وتكون مفيدة لجميع الأطراف في اتخاذهم للقرارات التي تخدم مصالحهم.

2-2-3: أهمية الإفصاح المحاسبي

تمهيد: يعد الافصاح في البيانات المالية المصدر المهم والوحيد للعديد من المستخدمين للحصول على المعلومات المهمة حول البنوك ومن ثم تكون هذه المعلومات مفيدة موضوعية ويمكن بيان اهمية الافصاح المحاسبي بشكل اكثر تفصيلاً من خلال الآتي.

تبرز أهمية الإفصاح المحاسبي في إعداد ونشر المعلومات وتوصيلها إلى مختلف المستخدمين، بأن يكون التعامل في الأسواق بصورة عادلة وان توفر الفرص المتكافئة للمستثمرين في حصولهم على المعلومات وهذا بدوره يمثل مناخاً ملائماً للاستثمار ويزيد من فرص النمو والاستمرار لعمل هذه الأسواق (عوض الله، 2015).

ومن ناحية أخرى أدى ظهور عصر ثورة المعلومات والتوسع الكبير في استعمال التكنلوجيا المتقدمة في المعالجة الإلكترونية للمعلومات في أكثر المؤسسات الإدارية والاقتصادية، ومن نواحي الحياة المختلفة، جعلت المعلومات هي الأداة الرئيسية لاتخاذ القرارات المعقدة التي فرضتها طبيعة التطور في العصر الراهن. وان الإدارة بوقوفها ضد الإفصاح ونشر لمزيد من المعلومات يجعلها ضد تطورات العصر الراهن (القاضي وحمدان، 2013).

كذلك فان المعلومات المفصح عنها تؤثر على صناع القرار والمستخدمين للبيانات المالية بمن فيهم المستثمرين والمساهمين والمقرضين من حيث اتخاذهم للقرارات بكيفية استخدامهم للأموال والاستثمار والمخاطر المترتبة على ذلك. وكذلك لأهمية الإفصاح في زيادة ثقة صانعي القرارات للمعلومات المقدمة في الوقت المناسب داخل المؤسسة بحيث يستطيع صناع القرار من اتخاذهم قرارات استثمارية متميزة تؤثر على الربحية والنمو (الجبوري والمالكي، 2015).

ويشير المهندي وصيام (2007) لأهمية الإفصاح عن المعلومات المحاسبية أن تطابق كمية المعلومات المحاسبية التي بحوزة المتعاملين في الأسواق المالية مع كمية المعلومات التي تمتلكها الإدارة، تؤدي إلى اقتراب قيم الأوراق المالية السوقية من قيمها الحقيقية ويتحقق ذلك عن طريق الإفصاح والنشر.

ويؤكد الجبوري (2012) أن بروز أهمية الإفصاح بسبب احتياج المستثمرين والدائنين وصناع القرار للمعلومات ولكونهم غير قادرين على الحصول على المعلومات المحاسبية لهذه المؤسسات مباشرتاً من خلال الاطلاع على الدفاتر المحاسبية لهذه المؤسسات، إلا عن طريق قيام هذه المؤسسات بالإفصاح عن أحوال شركاتهم من خلال نشر التقارير والقوائم المالية.

إضافة إلى ذلك تتجلى أهمية الإفصاح المحاسبي بتحديد الأسعار المناسبة للأسهم وتحقيق الموازنة بين العائد الذي تحققه الأسهم والمخاطر، ومن خلال تحديد الأسعار المناسبة للأسهم تتحقق الآلية الخاصة بسوق رأس المال، حيث إن الإفصاح يؤدي إلى توسيع حجم سوق رأس المال، مما تزداد معه عمليات التعامل بالأسهم من خلال زيادة حالة التأكد الخاص بالاستثمار والذي يؤدي لتشجيع المستثمرين على الاستثمار مما يساهم بتوزيع المخاطر بين المشاركين في السوق (بني خالد، 2006).

كما يستمد الإفصاح المحاسبي أهميته في إعداد التقارير المالية كونه أحد المبادئ الثابتة والذي تعتمد عليها المبادئ المحاسبية المتعارف عليها (GAAP). حيث تدعو هذه المبادئ إلى الإفصاح عن جميع المعلومات المحاسبية وغيرها من المعلومات المفيدة والمهمة المتعلقة بنشاط الجهة المستفيدة والتي تساعدهم في اتخاذ القرار الصائب (خضر، 2008).

2-2-4: أهداف الإفصاح المحاسبي

تمهيد: ان القيام بعملية الافصاح المحاسبي هو لأجل عرض المعلومات الضرورية للمستخدمين ومحاولة اشباع قدر كبير من حاجاتهم، ويمكن بيان اهداف الافصاح بشكل اكثر دقه من خلال الآتي.

يعتبر الإفصاح المحاسبي الوسيلة المستخدمة لإيصال المعلومات المحاسبية عن المنشأة إلى الأطراف الخارجية ، لذلك من أهداف الإفصاح المحاسبي إبعاد وإزالة الغموض والابتعاد عن التضليل في عرض ونشر المعلومات المحاسبية، بالإضافة إلى ذلك تقديم المساعدة لمتخذي القرارات في صنع القرارات السليمة والمبنية على المعلومات الدقيقة وبالأخص في الجزء الاستثماري، كذلك يجب أن يكون قيمة وحجم المعلومات التي سيتم الإفصاح عنها ونوعيتها متناسبة مع أهمية القرارات المزمع اتخاذها على أساس توفر المعلومات تلك، وعلى أن يكون الاهتمام بالإفصاح متلازم زمنياً بتحليل النتائج التي ظهرت في الماضي وفهم واستيعاب الحاضر والتنبؤ الجيد بالمستقبل (النقيب، 2004).

إن الهدف العام من نشر البيانات المالية يكمن في توضيح الأساليب والوسائل المحاسبية الفنية، وتوضيح محتوى وشكل القوائم والتقارير المالية لبيان نوعية وكمية المعلومات المحاسبية التي تُمكن المستخدمين الخارجيين من اتخاذهم للقرارات المختلفة والمتنوعة التي تحقق لهم أهدافهم عند التعامل مع هذه الوحدات الاقتصادية (محمد ومنصور، 2015).

ايضا يهدف الإفصاح المحاسبي إلى عرض معلومات مالية موثوقة وموضوعية بخصوص موارد المشروع الاقتصادية المتاحة أو الخصوم والالتزامات التي على المشروع، حيث يؤدي عرض هذه المعلومات لتشخيص مواطن الضعف أو القوة في المشروع وكذلك تحديد قدرة هذه المشاريع على الوفاء بالالتزامات التي عليها (الزبيدي، 2006).

2-2-5: أنواع الإفصاح المحاسبي

يوجد عدة أنواع للإفصاح المحاسبي وفي هذا السياق أورد (عمار وسامي، 2011) وكما يلي:

2-2-5-1: الإفصاح العادل: يصبح الافصاح عادلاً عند التعامل مع جميع الأطراف الخارجية مستخدمي البيانات المالية بالتساوي وهو يعني تزويدهم بالكمية نفسها من المعلومات وفي نفس الوقت، حيث يرتبط هذا النوع من الافصاح بالجوانب الأدبية والأخلاقية عند عرض المعلومات.

2-2-5-2: الإفصاح الكامل: هو أن يكون الإفصاح عن البيانات والمعلومات المحاسبية بشكل كامل وشامل وعادل، ويتطلب الإفصاح الكامل أن يتم تصميم وإعداد القوائم المالية ذات الغرض العام بصورة تعكس دقة جميع الأحداث والحقائق المالية التي جرت خلال الفترة في المؤسسة، وأيضاً توفير كل المعلومات التي لها تأثير على قرارات المستخدمين، وأن يشمل الوقائع المحاسبية اللاحقة إضافة إلى الحقائق المتعلقة بفترات محاسبية منتهية (المطيري، 2012).

2-2-5-3: الإفصاح الإعلامي: وهو أحد أنواع الإفصاح المحاسبي وظهر نتيجة لازدياد أهمية خاصية الملائمة كونها إحدى خصائص المعلومات المحاسبية لذلك بدأت المطالبة بالإفصاح عن المعلومات الملائمة لاتخاذ القرارات من قبل الأطراف الأخرى. أي بمعنى أن الإفصاح وفق هذا النوع يفترض أن يكون مستخدمي المعلومات ذا اطلاع ودراية واسعة، ولديهم القدرة على تحليل التنبؤات بأسلوب مهني، كما إن هذا الإفصاح يتسم بالتزايد نحو التوسع في الإفصاح ليس في المعلومات المالية فقط وإنما يشمل معلومات غير مالية وصفية وكمية، كمعلومات عن طاقة الوحدة المحاسبية الإنتاجية، وعن مؤهلات العاملين وكفاءتهم وإنتاجيتهم (العمري، 2015).

4-5-2-2: الإفصاح الكافي: وهو تقديم الحد الأدنى من المعلومات التي يحتاجها مستخدمي القوائم والتقارير المالية، وبما أن المستثمرين هم أهم الفئات فان الإفصاح يكون جيداً عند توفير المعلومات الضرورية لقرارات الاستثمار، وتمثل المعلومات اللازمة لقرارات الاستثمار الحد الأدنى الذي من المفروض أن توفره التقارير والقوائم المالية (خشارمة، 2003).

5-5-2-2: الإفصاح الوقائي: هو عبارة عن إظهار معلومات غير مضللة في القوائم والتقارير المالية بحيث تنفع كل الأطراف ذوي القدرات المحدودة على الإدراك والفهم للمعلومات المالية المنشورة، لذا يجب أن تكون المعلومات بدرجة عالية من المصداقية وبعيدة عن التحيز لحساب طرف على طرف أخر، وفي الواقع العملي لابد من النشر والإفصاح عن كل المعلومات وبشكل موضوعي من خلال القوائم الرئيسية، حيث أن النشر الكامل يتفق مع النشر الوقائي كونهما ينشُران كل المعلومات المطلوبة والغير مضلله للمستثمرين الخارجيين (عبد اللطيف، 2014).

6-5-2-2: الإفصاح الملائم: إن يتم توفير وتقديم المعلومات في القوائم المالية لمستخدمين هذه المعلومات على أن تكون ذات منفعة وقيمة وأن تكون مناسبة بشكل كبير مع طبيعة ظروف وأنشطة المؤسسة. وأن يكون ملائم لجميع الأطراف (دله وآخرون، 2014).

2-2-6: المقومات الأساسية للإفصاح عن البيانات المالية

يرتكز الإفصاح عن البيانات في القوائم المالية على عدة مقومات (الحيالي، 2007):

1-6-2-2: تحديد المستخدم المستهدف للبيانات المالية:

تتنوع الجهات والأطراف المستخدمة للمعلومات المحاسبية كذلك تختلف طرق الاستخدام لهذه المعلومات. فالملاك الحاليون، والدائنون، والموظفون، تعد من الأمثلة على مستخدمي المعلومات المحاسبية، لذلك فان الحاجة لتحديد فئة مستخدمي المعلومات تسبق حاجة تحديد أغراض استخدامها، فمدى ملاءمة قسم محدد من الإيضاحات المتوفرة في البيانات المالية ستعتمد على ما تمتلكه الجهة المستخدمة لهذه البيانات من خبرة ومهارة في فهم هذه الإيضاحات، فالمعلومات التي تكون مناسبة لاستخدامات جهة معينة قد لا تكون ملاءمة لجهة أخرى بسبب تفاوت الخبرة بين هذه الجهات لفهم هذه المعلومات. حيث تم اختيار حلاً لهذه المشكلة وذلك بتطبيق نموذج التقرير المالي الذي يلبي احتياجات مستخدم مستهدف يتم تحديده من بين الجهات المتنوعة التي تستخدم التقرير المالي المذكور أعلاه. بحيث يمثل المستخدم المستهدف أنموذجاً رئيسياً في تحديد أبعاد الإفصاح المناسب عن المعلومات المحاسبية في التقرير.

2-2-6-2: تحديد الأغراض التي تستخدم فيها البيانات المالية:

ينبغي ربط الغرض الذي تستخدم فيه المعلومات المحاسبية بخاصية الملاءمة، والغرض الأساسي يجب قبل القيام بتحديد ما إذا كانت معلومة معينة ملائمة أو غير ملائمة، يجب أولاً تحديد الغرض من استخدام هذه المعلومة، إذ إن معلومة تلائم مستخدم في غرض معين قد لا تكون بالضرورة تلائم لمستخدم آخر (مسعود وفؤاد، 2013).

2-2-6-3: تحديد طبيعة ونوع البيانات المالية التي يجب الإفصاح عنها:

تتمثل المعلومات المحاسبية التي يتم الإفصاح عنها فيما يتم تضمينه من بيانات مالية محتواة في القوائم المالية التقليدية الرئيسية إضافة إلى معلومات أخرى تعرض في الملاحق والإيضاحات الملاحظات المرفقة بالقوائم المالية. حيث أن القوائم المالية تعد وفقاً لمجموعة من الأعراف والمبادئ المحاسبية، وضمن قيود ومحددات على كمية ونوع المعلومات التي تظهر في هذه القوائم. إذ يرى كثير من الباحثين بأن توفير الإفصاح المناسب في القوائم المالية، يستلزم إعادة النظر في الأعراف والمبادئ المحاسبية التي تحكم إعداد هذه القوائم، وإعادة صياغة وترتيب الأهمية النسبية لخصائص المعلومات المحاسبية وفق أولوية تحديد خاصية الملاءمة على غيرها من الخواص، وإن الملاءمة هي المعيار الأساسي للمعلومات المحاسبية (العكر، 2010).

2-2-6-4: تحديد أساليب وطرق الإفصاح عن البيانات المالية:

يتم تحقيق الإفصاح المناسب بواسطة استعمال طرق وأساليب للإفصاح تسهل عملية الفهم وضمان المنطقية في المعلومات المحاسبية من خلال التركيز على الأمور الأساسية والجوهرية لتسهيل عملية الاطلاع عليها بسهولة. ورغم التعدد والتطور لأساليب العرض إلا أن أسلوب القوائم المالية الأساسية وإضافة الإيضاحات والملحقات يبقى هو الأسلوب الأفضل والأنسب للإفصاح عن المعلومات المحاسبية (الطميزي، 2011).

2-2-6-5: توقيت الإفصاح عن البيانات المالية:

يعتبر التوقيت المناسب للإفصاح أحد صفات خاصية الملاءمة للمعلومات المحاسبية، إذ يجب ان يحدد التوقيت الملائم لعرض المعلومات المحاسبية، كما إن المعلومات المنشورة حتى تكون ذات فائدة يجب أن تقدم في الوقت المناسب، وذلك لكونها إذا لم يفصح عنها في الوقت المناسب فقدت القيمة الرئيسة من عرضها، بمعنى أن مستخدمي المعلومات المحاسبية يفقدون المنفعة التي يريدون الحصول عليها إذا لم تقدم هذه المعلومات في الوقت المناسب (مطر والسويطي، 2012).

2-3: المبحث الثالث: البيانات المالية

يعرض هذا المبحث مفهوم البيانات المالية وأنواعها والمستخدمون لها وخصائصها النوعية والشفافية والإفصاح عنها.

2-3-1: مقدمة

تعد البيانات المالية والمتمثلة بالقوائم الرئيسية والتقارير المالية التي تفصح عنها البنوك المرآة العاكسة للوضع المالي للبنوك، والقاعدة الأساس لتوضيح السلامة المالية للبنوك، وتحديد مراكز الضعف والقوة ومقارنة أداء كل بنك مع غيره من البنوك لتحديد الانحرافات عن المعايير المحددة مما يتطلب ذلك دقة وصحة البيانات المالية الخاصة بالبنوك بحيث تعبر بصدق عن الوضع المالي (الزبيدي والأسدي، 2016).

2-3-2: مفهوم البيانات المالية

هناك عدة تعاريف للبيانات المالية، حيث عرفت البيانات بشكل عام "بأنها أرقام أو أعداد غير مفسرة، وغير محللة، وليست ذات معنى، لقارئها، ما لم تجرى عليها عمليات المعالجة وتتوافر فيها خصائص وصفات تجعلها مقبولة ومنطقية، وتمثل البيانات في شكلها الخام هذا مدخلات لنظام المعلومات" (رملي، 2011).

وعّرفها الحبيطي والسقا (2003) هي" حقائق مجردة تعبر عن حدث أو أحداث معينة بهيئة رموز أو حروف أو أرقام أو رسوم بيانية، تكون بصيغة غير مرتبة يتم جمعها أو الحصول عليها من مصادر مختلفة بهدف تحويلها إلى معلومات يمكن الاستفادة منها" "بعد إجراء العمليات اللازمة عليها وترتيبها، فهي المادة الخام (الأساسية) اللازمة لإنتاج المعلومات".

كما تم تعريف البيانات بأنها مجموعة من المشاهدات أو الحقائق أو التقديرات غير المنظمة، قد تكون كلمات أو أرقاماً أو حروفاً أو رموزاً (الحميدي وآخرون، 2009).

كما عُرفة البيانات بأنها عبارة عن الأعداد والرموز والأحرف الأبجدية التي تقوم بتمثيل المفاهيم والحقائق بشكل ملائم يمكن من إيصالها ومعالجتها وترجمتها من قبل الإنسان والأجهزة لتتحول إلى نتائج (عبد الرزاق، 2008).

كما اعتبرت البيانات بأنها المواد الأولية (المدخلات) التي يتم تشغيلها وإدارتها في النظام المحاسبي بهدف استخراج المعلومات. وتعبر البيانات عن حقائق وإشارات أولية غير مبوبة وغير منظمة وهي ذات دلالة تاريخية بدرجة كبيرة وليس لها أثر في اتخاذ القرارات، وبالتالي فهي ذات قيمة اقتصادية بسيطة وتكون في صور قيم وحقائق وتقديرات مستقلة عن بعضها البعض، وهي غير معدة في كثير من الحالات للاستخدام المباشر (زوينة، 2014).

ويمكن تعريف البيانات المالية أيضاً "بأنها البيانات التي تتعلق بكافة الأحداث الاقتصادية التي تحدث في المؤسسة ويتبعها أثر مالي، بحيث يمكن قياسها، أو التعبير عنها بصورة مالية" (عجيلة، 2013).

كما تم تعريفها بأنها عبارة عن البيانات المالية التي تنشأ من العمليات للمشروع أو المنشأة (شراء، تخزين، بيع أو غيرها)، أي تحدث نتيجة لحدوث قرار يترتب عليه حدوث تحرك مالي، سواء كان لداخل المشروع أو خارجه. وطبقاً لهذا تقسم البيانات إلى بيانات مالية بحته وبيانات غير مالية وبالتالي تقتصر البيانات المالية على البينات التي تنشأ من عمليا المشروع أو المنشأة فحسب (Nelson & Woods, 1961).

كما عرفة البيانات المالية للأغراض العامة بأنها البيانات التي "يقصد بها تلبية احتياجات الشركات المساهمة التي ليست في مراكز تمكنهم من طلب تقارير مصممة لسد احتياجاتهم للمعلومات المحددة. وتشمل البيانات المالية للأغراض العامة البيانات المعروضة بصورة مستقل أو ضمن وثيقة عامة أخرى مثل نشرة اكتتاب أو تقرير شهري"، "كما يتم من خلال البيانات المالية عرض مالي هيكلي للمركز المالي للشركة وعملياتها التي تقوم بها. والهدف من البيانات المالية تقديم المعلومات للشركة حول المركز المالي وأدائها وتدفقاتها النقدية مما هو مفيد لسلسلة عريضة من المستخدمين عند اتخاذهم قرارات اقتصادية"(الطميزي،2011).

مما سبق يستنتج الباحث ان البيانات المالية كبيرة ومتنوعة وهي عبارة عن المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية الرئيسة والتقارير المالية والايضاحات والملاحظات الاضافية والتي تهم مستخدمي هذه البيانات في اتخاذ قرارات الاستثمار أو الائتمان أو التمويل.

إن الحصول على البيانات المالية يتم عن طريق القوائم المالية التي يتم نشرها وهي (قائمة المركز المالي، قائمة الدخل، قائمة التغير في حقوق المساهمين، قائمة التدفقات النقدية، الإيضاحات والملاحظات) ومن خلال هذه البيانات المالية المنشورة تتبين الأهمية التي تلعبها هذه البيانات في اتخاذ قرارات الاستثمار والإقراض وهذه القوائم (صلاح، 2010) هي:

قائمة المركز المالي: يتمثل المركز المالي في مجموع الأصول التي تمتلكها المنشاة والتزاماتها تجاه الآخرين والملاك ويمثل الفرق بينهما صافي المركز المالي ويعبر عن حقوق أصحاب المنشأة. حيث أن لكل منشأة مركز مالي في تاريخ معين، وان المركز المالي يشتمل على جانبين الأول الأصول (الأصول المتداولة، أصول غير متداولة أو طويلة الأجل) والتي تمثل أوجه الاستثمار، وأما الثاني يشتمل على مصادر الأموال سواء كانت من الملاك أم من غيرهم وهي الالتزامات (التزامات متداولة، التزامات طويلة الأجل) وأما حقوق الملكية فهي باقي قيمة الأصول بعد طرح قيمة الالتزامات.

قائمة الدخل: ويمثل الدخل صافي الربح والخسارة التي تتعرض لها الشركة في نهاية الفترة المالية، حيث يقاس من خلالها الأداء المالي للشركة في فترة محاسبية معينة ويوضح كيف يمكن للشركة أن تعيد استثمار دخلها أو توزيعه في أرباح على المساهمين بها.

حقوق الملكية: يظهر مقدار تغير وتجمع حقوق المساهمين في الشركة خلال فترة زمنية ، ونمو الحقوق للمساهمين يعتبر نمواً حقيقياً لأموال المستثمرين، حيث ويعتبر هذا النمو ارتفاع في قيم الأصول مع انخفاض في حقوق المساهمين. وتشمل قائمة الحقوق البنود التالية (الأسهم الممتازة، الأسهم العادية، علاوة الإصدار، الاحتياطي الإجباري، أسهم الخزينة، الأرباح المجمعة، الاحتياطي الاختياري).

قائمة التدفقات النقدية: أن الهدف من إعدادها مساعدة الدائنين والمستثمرين وغيرهم في تحليل النقدية عن طريق توفير معلومات ملائمة عن المتحصلات والمدفوعات النقدية خلال الفترة المالية، إضافة إلى انه يوضح الآثار النقدية للعمليات الاستثمارية وعمليات التشغيل الجارية وكذلك صافي الزيادة أو النقص خلال الفترة (Wild et al, 2003).

الإيضاحات والملاحظات: يتم إرفاق بالقوائم المالية والتقارير بعض الإيضاحات والكشوفات التفصيلية وكذلك تقرير المراجع الخارجي الذي يوضح مدى صدق تمثيل تلك القوائم لنتائج الأعمال والمركز المالي في لحظة، وذلك بهدف زيادة المنفعة في القوائم السابقة، حيث يذكر في الإيضاحات بعض المعلومات التي لم يتطرق إليها النموذج المحاسبي بأدوات الإفصاح العادية. كمعلومات عن تاريخ تأسيس البنك أو ونوعية النشاط الذي يمارسه واسم المدينة التي يعمل بها البنك، وأيضاً يذكر فيها السياسات المحاسبية المتبعة، ومعظم العقود التي تبرمها الشركة للدخول في أسواق جديدة أو إنتاج جديد (لايقة،2007).

كما يتم الحصول على البيانات المالية من خلال التقارير المالية التي يتم عرض البيانات المالية من خلالها، فهي تقارير تحتوي إما على مجموعة كاملة أو موجزة من البيانات المالية والتي تغطي فترة زمنية معينة، وتعتبر المنتج النهائي للمحاسبة (العازمي، 2012).

إضافة إلى إن المعلومات التي ترد في التقارير والتي تلبي احتياجات المستثمرين عن معلومات التدفقات النقدية المستقبلية هي كما حددها (العيسى، 2012):

- **المعلومات المتعلقة بموارد البنك والتزاماته:** تشمل التقارير المالية في البنوك معلومات عن الموارد الاقتصادية والالتزامات وأيضاً حقوق الملكية. حيث تفيد هذه المعلومات في تحديد أوجه القوه والضعف في شؤونها المالية وتقدير سيولة البنك التي يتمتع بها.

- **المعلومات المتعلقة بأداء البنك وأرباحه:** تقدم التقارير المالية معلومات عن أداء البنك عن طريق قياس الأرباح والمكونات لهذه الأرباح. وان عملية قياس الربح الدوري من خلال الربط بين التكاليف والأحداث خلال فترة معينة والمنافع المتحصلة خلال نفس الفترة.
- **المعلومات المتعلقة بالسيولة وتدفق الأموال:** معلومات عن كيفية تمكن البنك من الحصول على النقدية وصور إنفاقها، والقروض وسدادها، وتوزيعات الأرباح، وعمليات رأس المال.
- **التقرير عن مسؤولية الإدارة وتقييم أدائها:** تقدم معلومات عن الإدارة وعن الكيفية التي قامت بها للنهوض بمسؤولياتها فيما يتعلق بالاستخدام للموارد المتاحة للبنك.
- **الايضاحات حول البيانات المالية والتفسيرات التي تقدمها الإدارة:** تحتوي التقارير المالية على سياسات وأسس وإجراءات وأية تفسيرات وملاحظات و تفصيلات من قبل الإدارة يمكنها أن تساعد القراء للقوائم المالية في فهم وإدراك ما تتضمن من معلومات.

2-3-3: أنواع البيانات المالية

هناك أنواع من البيانات المالية وهي (الاتحاد الدولي للمحاسبين، 2010):

2-3-3-1: البيانات المالية الموحدة: هي البيانات المالية الخاصة بمنشاة اقتصادية والتي تعرض على أنها خاصة بمنشاة مفردة.

2-3-3-2: البيانات المالية المنفصلة: هي تلك البيانات التي تعرضها الشركة المسيطرة، أو مستثمرة في شركة زميلة، أو مشارك في مشروعة مشترك في منِشاة مسيطر عليها بشكل مشترك، تتم فيها محاسبة الاستثمارات على أساس صافي الأصول/ حقوق الملكية المباشرة بدلاً من محاسبتها على أساس الاستنتاجات المبلغ عنها وصافي أصول الجهات المستثمر بها.

ويمكن تصنيف البيانات المالية تبعاً للأحداث الاقتصادية (الحبيطي والسقا، 2003) وهي:

– **بيانات مالية:** وهي تتعلق بجميع الأحداث الاقتصادية في الوحدة الاقتصادية والتي يتبع هذه الأحداث أثر مالي بحيث يمكن قياسها والتعبير عنها بصورة مالية. وهي تشمل كافة الأحداث الرئيسية الآتية:

أ– أحداث تمويلية مرتبطة بكيفية الحصول على الأموال لممارسة الوحدة الاقتصادية انشطتها الجارية وغير الجارية سواء عن طريق اقتراض قصير وطويل الأجل أو من الملاك.

ب– أحداث إيراديه، وهي كيفية تحقيق أرباح العمليات الجارية (أرباح النشاط الجاري).

ج– أحداث رأسمالية، وهي مرتبطة بكيفية الحصول على الموجودات الثابتة واندثارها ومجالات التصرف بها كاستبدال أو بيع.

– **بيانات غير مالية:** وهي ترتبط بكل الأحداث الاقتصادية داخل الوحدة الاقتصادية والتي لا يتبعها أثراً مالياً عند حدوثها وهي نوعين:

أ– بيانات كمية: وتشمل هذه البيانات التي يمكن ان يعبر عنها بصورة كمية، وهي عدد ساعات العمل، اعداد العاملين، عدد الوحدات المباعة، عدد الأسهم... الخ.

ب– بيانات غير كمية: وهي تمثل بيانات من غير الممكن التعبير عنها بصورة كمية وذلك لصعوبة قياسها بصورة كمية أصبحت يتم التعبير عنها بصورة وصفية ومن أمثلتها مدى الاستفادة من البرامج التدريبية للعاملين، أذواق المستهلكين الخ.

2-3-4: مستخدمو البيانات المالية

هناك اكثر من جهة تهتم بالبيانات والمعلومات المحاسبية التي يعدها المحاسب وتصنف إلى فئات وهي كما يلي:

2-3-4-1: أصحاب المشروع: هناك رغبة لدى مالك المشروع في الاطلاع على نتائج أعمال مشاريعهم بين الحين والآخر، وقياس مدى كفاءة الإدارة في استخدام وحماية أموالهم. معتمدين بذلك على البيانات والتقارير التي يجهزها المحاسب وهي بذلك تعتبر مصدراً جيداً للحكم على نتيجة الأعمال للمشروع (صلاح الدين، 2005).

2-3-4-2: المستثمرون الحاليون والمحتملون: إن الأفراد والشركات والمؤسسات تبحث عن مشاريع اقتصادية لشراء حصص أسهم فيها وتستثمر فيها أموالها وتحتاج إلى معلومات عن هذه الشركات عن طريق البيانات المالية التي تنشرها هذه المشاريع الصناعية، ومن هذه المعلومات التي تحتاجها مثلاً سعر بيع وشراء أسهم الشركة وكذلك يحتاج المستثمر معلومات توضح التغير في أسعار الأسهم في الشركة ومستوى توزيع الأرباح السابقة والحالية، وكذلك معلومات عن إدارة الشركة وتقييم كفاءة الأداء (حميدات وخداش، 2013).

2-3-4-3: المقرضون الحاليون والمرتقبون: يحتاج هؤلاء للمعلومات ويعتبرونها المصدر الرئيسي الذي يساعدهم في تقييم قدرة المنشاة على توليد تدفقات نقدية مقابل إقراضهم لهذه المنشأة، ومن هذه المعلومات يستطيع المقرضون معرفة معدل الدوران وتواريخ الاستحقاق وشرط السداد وكذلك من حيث الضمانات ومنح الائتمان، وهم ينظرون إلى التقارير المالية التي تفصح عنها هذه المنشأة لمعرفة جميع هذه المعلومات (شاهين، 2011).

2-3-4-4: الموظفون (العاملون): تبحث هذه الفئة عن أرباح المنشاة وتقيم من خلال ذلك مدى مقدرة المنشأة على إعطائهم استحقاقاتهم، وهي بذلك تبحث عن هذه المعلومات في التقارير المالية المنشورة من قبل المنشآت، كل هذا من أجل الاطمئنان على مستقبلهم (الزبيدي،2006).

2-3-4-5: العملاء: تتبع اهتمامات العملاء بالمعلومات المحاسبية المنشورة في التقارير المالية للمنشأة من اجل معرفة استمراريتها، وذلك عندما تكون هناك أهداف لدى العملاء بالتعامل مع هذه المنشأة لأجل طويل (محمد، 2014).

2-3-4-6: المحللون والمستشارون الماليون: هذه الفئات تنظر بالمعلومات المحاسبية الصادرة عن المنشأة وذلك لتقديم الاستشارات المالية التي ترتبط بنتائج الأعمال (شبير، 2006).

2-3-4-7: المؤسسات الحكومية: تستخدم المعلومات المحاسبية المنشورة عن المشاريع الاقتصادية من أجل فرض الضرائب على أعمال هذه المشاريع وكذلك من اجل الإجراءات والتعليمات القانونية ومدى تطبيقها من قبل هذه المشاريع (حيدر وعبد النبي، 2009).

2–3–5: الخصائص النوعية للبيانات المالية التي يتم الإفصاح عنها

تتميز المعلومات المحاسبية بخصائص نوعية رئيسية وأخرى ثانوية وكما يلي:

2–3–5–1: الخصائص الرئيسة وهذه الخصائص هي:

2-3-5-1–1: الملاءمة: ويقصد بهذه الخاصية أن تكون المعلومات التي يتم الإفصاح عنها ملائمة ومناسبة لاتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة من قبل جميع المستخدمين للمعلومات المحاسبية المنشورة عن المنشأة (لايقة، 2007). ولكي تكون المعلومات ملائمة يجب أيضاً وجود ثلاثة خصائص فرعية فيها (الحسين، 2010):

- التوقيت الملائم: يجب أعداد المعلومات وإيصالها في الوقت المناسب إلى المستخدمين.
- قدرة تنبؤية: لكي تكون المعلومات ملائمة وجب أن تكون ذات قدرة تنبؤية.
- التقويم الارتدادي: أن تكون ذات قدرة على التقويم الارتدادي.

2-3-5-1-2: الموثوقية: هي إحدى الخواص الرئيسة للمعلومات المحاسبية حيث يجب أن تكون المعلومات المحاسبية التي يتم الإفصاح عنها موثوق فيها ويمكن الاعتماد عليها وخالية من الأخطاء وان تعبر بصدق العمليات المالية التي تنشأ في الميزانية، وفقا لمعايير الاعتراف بالالتزامات والأصول وحقوق الملكية (أبو بكر، 2012). وتتكون خاصية الموثوقية الرئيسية من ثلاثة خصائص فرعية (الحسين، 2010):

- التعبير الصادق.
- القابلية للتحقق (مؤشر على الاعتمادية).
- الحياد (التحفظ) مع عدم تجاوز حدود التحفظ للحيادية.

2-3-5-2: الخصائص الثانوية وهي كما حددها السويداوي (2015) هي:

2-3-5-2-1: القابلية للمقارنة ويقد بها إذا تمكن المستخدمين من قياس المعلومات والتقرير عنها تعتبر هذه المعلومات قابلة للمقارنة أي يمكن مقارنتها مع تقارير شركات أخرى سابقة.

2-3-5-2-2: الثبات ومعناه البقاء على نفس المعالجات المحاسبية في الوحدة الاقتصادية من فترة إلى أخرى وللحدث نفسه.

2-3-6: الشفافية والإفصاح عن البيانات المالية في البنوك التجارية الأردنية

تعرف الشفافية المحاسبية بأنها مصطلح يشير إلى مبدأ خلق بيئة يتم خلالها جعل المعلومات عن الظروف والقرارات والتصرفات القائمة قابلة للوصول إليها بسهولة ومرئية، وقبلة للفهم من كافة الأطراف المشاركة بالسوق، فهي تعبر عن التمثيل الصادق للمعلومات عن أحداث ومعاملات المنشاة الواردة في القوائم المالية التي أعدت وفق المعايير الخاصة بأعدادها دولياً، وهي تختلف عن الإفصاح كونها تتخطى مبادئ التقارير والقوائم المالية لتزويد المستخدمين بالمعلومات التي يحتاجونها لاتخاذ قرارات استثمارية رشيدة وواعية (حسين ومحمد، 2012).

وعرف غنيمي (2011) الشفافية على أنها عملية عرض البيانات الداخلية بالمنظمة بوضوح كامل، بالإضافة إلى الإفصاح عن المعلومات المؤثرة على أسعار الأسهم في الوقت المناسب بحيث لا يحقق أي طرف من الأطراف مكاسب غير عادية على حساب باقي الأطراف الأخرى ذات العلاقة بمنظمة الأعمال.

كما أشار (2004) Frank & Thomas أن الشفافية معناه حصول المستخدم الخارجي على نفس المعلومات التي تحصل عليها الإدارة، بحيث أن تلك المعلومات التي حصل عليها المستخدم الخارجي تجعله قادراً على رقابة الإدارة.

وعرف خليل (2008) الشفافية على أنها القدرة على نشر المعلومات المالية وغير المالية الحالية والمستقبلية لمنظمات الأعمال والتي تتصف بالملائمة والمصداقية من خلال التقارير والقوائم المالية المختلفة، وذلك باستخدام أساليب التكنولوجيا الحديثة وغيرها من الوسائل الإعلامية لضمان وصولها إلى مختلف المهتمين بها من داخل وخارج المنظمة بشكل عادل وفي الوقت المناسب، وذلك لتحقيق الرقابة على أداء المنظمة ودعم الثقة بها وتخفيض عدم التأكد والمساعدة في اتخاذ القرارات الرشيدة دون الأضرار بمصلحة أي طرف آخر من الأطراف الأخرى.

أما الإفصاح المحاسبي فتم تعريفه "بأنه تقديم المعلومات والبيانات للمستخدمين بشكل مضمون وصحيح وملائم لمساعدتهم في اتخاذ القرارات، لذلك فهو يشمل المستخدمين الداخليين والخارجيين في آن واحد" (وردية، 2015).

حيث أن الشفافية هي المبدأ الذي يتيح للمتأثرين بالقرارات الإدارية والصفقات التجارية أو الأعمال الخيرية معرفة ليس فقط الحقائق الأساسية والإحصائيات ولكن معرفة آليات وكيفية اتخاذ هذه القرارات أيضاً، وهذا من واجبات الموظف العام والمدراء والأمناء بأن يعملوا بكل شفافية وبشكل متوقع ومفهوم، فالحكومة الشفافة تنشر معلومات عن أدائها وقراراتها، وكيفية تنفيذ مهامها، وبيان المعايير والأنظمة والتشريعات وغيرها، ويجب أن يكون سهل الوصول إلى هذه المعلومات المنشورة وفي الوقت المناسب، والشفافية تؤدي في النهاية إلى المسائلة وبالتالي فإن هذين المفهومين متلازمين، وهما من الخصائص الأساسية في الحوكمة الجيدة (Oliver, 2004).

وبين العكر (2010) أهمية الإفصاح المحاسبي كمبدأ ثابت في إعداد التقارير المالية وذلك لاعتباره أحد الأسس الرئيسية التي ترتكز علها المبادئ المحاسبية المتعارف عليها (GAAP) حيث أوصت هذه المبادئ بالإفصاح الكامل عن كافة المعلومات المالية وغير المالية الهامة ذات الارتباط بنشاط جهات معنية والمذكورة في بياناتها المالية وذلك لصالح المستفيدين الأخيرين من هذه المعلومات، إضافة أن الإفصاح يستمد أهميته من ازدياد وتنوع الفئات المستخدمة للمعلومات كالمستثمرين، وغيرهم، وأيضاً فأن الإفصاح غير الدقيق وغير المكتمل يؤدي إلى تشويه قرارات هذه الجهات وهذا من شأنه أن تكون له آثار سلبية.

كما بين لايقة (2007) أهمية الإفصاح عن البيانات المالية في البنوك، إذ أصدرت لجنة معايير المحاسبة الدولية معيار للإفصاح عن البيانات المالية للبنوك والمؤسسات المالية المماثلة لها تم تسميته المعيار الدولي (IAS 30) وذلك لما تمثله البنوك من قطاع هام في عالم الأعمال وحاجة المستخدمين للبيانات المالية على معلومات موثوق بها وقابلة للمقارنة يفيد في اتخاذ قرارات اقتصادية واستثمارية.

وبين الجبوري والمالكي (2015) أن الإفصاح المحاسبي عن البيانات المالية في البنوك كلما كان عادل وشامل لجميع المعلومات الهامة وغيرها فهذا يعني الإفصاح اكثر شفافية، وكلما زادت الشفافية أدت إلى زيادة ثقة الزبائن بعمل هذه المنظمات وبالبيانات المالية المفصح عنها. وكذلك تؤدي الشفافية إلى زيادة أواصر الاتصال بين الزبائن والمنظمة وهذا مفيد على صعيد الاقتصاد.

يستنتج الباحث ان الشفافية والافصاح هما الاساس في ايصال البيانات المالية والمعلومات عن البنوك بصورة صادقة وبعيده عن التضليل وتكون ملائمة لجميع الأطراف وفي الوقت المناسب مما يزيد من ثقة الاطراف بالتعامل بهذه البنوك.

2-4: المبحث الرابع: الدراسات السابقة

يتناول هذا المبحث عرضاً للدراسات السابقة بشقيها اللغة العربية واللغة الأجنبية، ثم ترتيبها تنازلياً، وعلى النحو الآتي:

2-4-1: الدراسات باللغة العربية

دراسة الحاج (2014) بعنوان: "مخاطر العمليات المصرفية الإلكترونية".

هدفت الدراسة التعرف على مخاطر العمليات المصرفية الإلكترونية التي تواجه قطاع البنوك في حالة عدم التأكد، ويظل القطاع المالي وبشكل خاص المصرفي منه هو أكثر القطاعات الاقتصادية تعرضاً للمخاطر، لاسيما المخاطر المستقبلية وهذا راجع إلى طبيعة تخصصه الذي يستقطب بدرجة كبيرة ما تضفي إليه تحديات زيادة معدلات التغيير في الحياة الاقتصادية وارتفاع لمعدلات الترابط بين وحدات القطاع الواحد فضلاً عن التداخل بين القطاعات الاقتصادية، لذا تواجه البنوك مصيراً تحدده التحديات المفاجئة أحيانا والتي من شأنها تحريك المسار العام لمخاطرة المؤسسة في غير صالحها، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والمقارن.

وبينت نتائج الدراسة أن نقص أو عدم توفير هذه الدول لقوانين تحكم التعاملات الإلكترونية بشكل عام في الوقت الذي أصبحت فيه مدخلات تلك التعاملات تشكل جزءا هاما من مدخلات بعض الدول، حيث تزيد من حجم المشكلات المطروحة أمام بعض البنوك التي دخلت فعلا للعمل في البيئة الإلكترونية بدون أي إطار قانوني أو ضمانات تشريعية.

وأوصت الدراسة بالحفاظ على سلامة العمليات المصرفية والتجارة الإلكترونية، وتحسين وسائل الأداء والإنتاج.

دراسة مارن (2013) بعنوان: "متطلبات الإفصاح المحاسبي ومدى تطبيقها في القوائم المالية المنشورة للمصارف الإسلامية".

هدفت الدراسة إلى دراسة القوائم المالية المنشورة للبنوك الإسلامية بالسودان لمعرفة مدى الالتزام بتطبيق متطلبات الإفصاح المحاسبي، وبيان أثر ذلك التطبيق على جودة المعلومات المحاسبية بتلك القوائم، وعلى القرارات الاقتصادية لمستخدمي القوائم المالية. تكمن أهمية الدراسة في أن البنوك تلعب دوراً فعالاً في الاقتصاد الوطني لأي دولة، وتحقق سلامة الوضع المالي في البنوك من خلال الإفصاح المحاسبي. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي باستخدام استمارة الاستبانة.

توصلت الدراسة إلى نتائج منها إن التزام البنوك الإسلامية بالسودان بتطبيق متطلبات الإفصاح المحاسبي وفقاً لهذا المعيار يحقق جودة المعلومات المحاسبية المدرجة بالقوائم المنشورة، أن الالتزام بالإفصاح وفقاً لهذا المعيار يساعد مستخدمي القوائم المالية في ترشيد قراراتهم.

أوصت الدراسة بضرورة التزام البنوك الإسلامية بالسودان بتطبيق جميع متطلبات معيار العرض والإفصاح العام، وضرورة تبني البنك المركزي في السودان لسياسات فاعلة لمتابعة تطبيق متطلبات الإفصاح أولاً بأول، والتزام البنوك بذلك.

دراسة العبيدي (2012) بعنوان: "مخاطر استخدام نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة وأثرها على فاعلية عملية التدقيق في الأردن".

هدفت الدراسة هذه إلى التعرف على مخاطر استخدام نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة وأثرها على فاعلية عملية التدقيق في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان، وتكون مجتمع الدراسة من ثلاث فئات ذات صلة بموضوع الدراسة وهم (المديرون الماليون، والمدققون الداخلية، والمدققون الخارجيون). أما عينة الدراسة فيبلغ عدد مفرداتها (203) أفراد تم اختيارهم من مجتمع الدراسة،

وتم استخدام عدد من الأساليب الإحصائية في تحليل البيانات ضمن برنامج الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) مثل المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، والانحدار البسيط والانحدار المتعدد، بالإضافة إلى تحليل التباين الأحادي واختبار شيفيه.

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها وجود أثر ذي دلالة إحصائية وبمستوى عام مرتفع لمخاطر استخدام نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة على فاعلية عملية التدقيق الخارجي في الأردن، وتبين أن معظم هذه المخاطر تتعلق بعدم إخضاع البرامج المحوسبة للتحديث والتطوير المستمرين، ووجود خلل في الحواسيب المستخدمة في تطبيق النظام، فضلاً عن افتقار الكوادر المكلفة بتطبيق النظام للمؤهلات العلمية والعملية اللازمة لتطبيق النظام.

وقدمت الدراسة عددا من التوصيات أبرزها التأكيد على الشركات المساهمة العامة الأردنية باستخدام نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة، مع الانتباه للمخاطر البيئية الخاصة بهذه النظم لكونها تؤثر على فاعلية عملية التدقيق.

دراسة ابو عطيوي (2012) بعنوان: "أثر مخاطر استخدام تكنولوجيا المعلومات في المنشآت الخاضعة للتدقيق على جودة عمل المدقق الخارجي".

هدفت الدراسة التعرف على أثر مخاطر استخدام تكنولوجيا المعلومات في المنشآت الخاضعة للتدقيق على جودة عمل المدقق الخارجي في قطاع غزة.

استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي حيث صممت ووزعت (81) استبانة محكمة عملية على مجتمع الدراسة والمتمثل في شركات ومكاتب التدقيق العاملة في قطاع غزة والمعتمدة من قبل جمعية المحاسبين والمدققين الفلسطينيين والبالغ عددها (81) مكتب، حيث تم استرداد (79) استبانة وتم استخدام برنامج SSPS الإحصائي لتحليل البيانات.

حيث أظهرت النتائج أن مخاطر الوصول هي أكثر المخاطر التي يتعرض لها المدقق الخارجي في المنشآت الخاضعة للتدقيق، وان الكفاءات والمهارات تؤثر على جودة التخطيط لعملية التدقيق الخارجي واقلها قبول العملاء الجدد والاستمرار مع العملاء القدامى.

وقد أوصت الدراسة بضرورة تقديم المزيد من العناية اللازمة لمهنة تدقيق الحسابات في فلسطين والنهوض بهذه المهنة إلى المستوى الجيد من بين المهن، إضافة إلى أهمية قيام مدققي الحسابات بمواكبة التطورات السريعة في مهنة التدقيق وتطور تكنولوجيا المعلومات لضمان استمرار هذه المهنة وملاءمتها لاحتياجات المجتمع، وتطوير أداء مدققي الحسابات بما يخص مخاطر نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة وأساليب التعامل معها وأثرها على جودة عمل المدقق الخارجي، وذلك عبر تقديم دورات تدريبية لهم في هذا المجال.

دراسة الجوهر وآخرون (2010) بعنوان: "أثر مخاطر استخدام التكنولوجيا في جودة عمل المدقق الخارجي".

تهدف هذه الدراسة لتسليط الضوء على أبعاد تأثير تكنولوجيا المعلومات في التدقيق، وأنواع المخاطر التي يمكن مواجهتها وكيفية تأثير المخاطر هذه على مقاييس جودة عمل المدقق، حيث استخدم الباحثين أسلوب الاستبانة لجمع المعلومات الخاصة بعينة الدراسة من مكاتب التدقيق العاملة في الأردن.

أظهرت النتائج أن أكثر المخاطر التي يمكن مواجهتها هي مخاطر التعرض بسبب عدم كفاية الإجراءات الرقابية الضرورية عند استخدام التكنولوجيا، وان اكثر مقاييس جودة مهنة التدقيق التي تتأثر بمخاطر التكنولوجيا هو مقياس الجدارة والكفاءة.

وأوصت الدراسة بزيادة اهتمام المنظمات المحلية المهنية بتقديم برامج تدريبية تتلاءم مع البيئة التقنية الحديثة، بالاعتماد على المعايير الدولية، والتي يمكن أن تتعلق بمخاطر تقنية المعلومات وتأثيرها في عمل المدقق ومعايير جودة أدائه المهني.

دراسة العكر (2010) بعنوان: "أثر مستوى الإفصاح المحاسبي في البيانات المالية المنشورة على تداعيات الأزمة المالية في القطاع المصرفي الأردني"

هدفت هذه الدراسة إلى بيان مدى التزام البنوك الأردنية بمبدأ الإفصاح المحاسبي وفقاً لمعايير الإبلاغ المالي الدولية رقم (30) و(32) و(39)، وتحديد مساهمة ذلك الالتزام بالاستقرار المالي في القطاع المصرفي في الأردن، ومعرفة فيما إذا كان الإفصاح سوف يساهم بالحد من تداعيات الأزمة المالية في القطاع المصرفي. وفي سبيل تحقيق أهداف الدراسة فقد تم تصميم استبانة متخصصة وزعت على عينة بلغت (150) موظفاً من الإدارات المالية في خمسة بنوك أردنية.

وقد تم استخدام أسلوب التحليل الوصفي من أجل تحليل البيانات واختبار الفرضيات، إذ تم احتساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة، كما تم استخدام اختبار (T) لعينة واحدة (One ample T- Test) لاختبار فرضيات الدراسة.

وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج كان أهمها أن البنوك الأردنية تلتزم بمبدأ الإفصاح المحاسبي وفقاً لمعايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية، وأن ذلك الالتزام يساهم بالاستقرار المالي في القطاع المصرفي، والحد من تداعيات الأزمة المالية في هذا القطاع.

وأوصت الدراسة بتوصيات أهمها: ضرورة الاستمرار بدعم القطاع المصرفي في الأردن ورفده بالكوادر المؤهلة، وحث المصارف على دراسة الأزمة المالية بشكل أعمق.

دراسة القحطاني (2008) بعنوان: "مهددات الأمن المعلوماتي وسبل مواجهتها: دراسة مسحية على منسوبي مركز الحاسب الآلي بالقوات البحرية الملكية السعودية الرياض".

هدفت هذه الدراسة للتعرف على مهددات الأمن المعلوماتي وسبل مواجهتها كهدف رئيس للدراسة من خلال الكشف عن مصادر مهددات الأمن المعلوماتي بمركز الحاسب الآلي بالقوات البحرية، وأشكال التهديدات المحتملة بمركز الحاسب الآلي بالقوات البحرية، ومدى فاعلية استخدام التقنية الحديثة لمواجهة مهددات الأمن المعلوماتي بمركز الحاسب الآلي، وسبل تطوير قدرات مركز الحاسب الآلي بمواجهة مهددات الأمن المعلوماتي. واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي عن طريق المدخل المسحي باستخدام الاستبانة كأداة لجمع البيانات.

أظهرت نتائج الدراسة ان مصدر التهديد الذي يهدد الأمن المعلوماتي بمركز الحاسب الآلي بالقوات البحرية بدرجة قوية هو : عدم ضبط الاتصال بشبكة الإنترنت، وإن أشكال التهديديات المحتملة التي تهدد الأمن المعلوماتي بمركز الحاسب الآلي بالقوات البحرية بدرجة متوسطة هي: استخدام الفيروسات في إتلاف المعلومات وتغيير البيانات، والتنصت على حزم المعلومات عند تبادلها ونسخها، وسرقة المعلومات .

وتوصي الدراسة بتزويد مركز الحاسب الآلي بالتقنيات المتطورة في مجال نظم الحماية المادية والمعلوماتية.

دراسة البحيصي والشريف (2008) بعنوان: "مخاطر نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية: دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في قطاع غزة"؟

هدفت الدراسة التعرف على المخاطر التي تواجه نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في المصارف العاملة في قطاع غزة، والتعرف على أهم الأسباب التي تؤدي إلى حدوث تلك المخاطر والإجراءات التي تحول دون وقوع تلك المخاطر، وقد قام الباحثان بالاطلاع على الدراسات السابقة والأبحاث التي اهتمت في هذا المجال، ثم إعداد استبيان خاص تم توزيعه على البنوك العاملة في محافظات قطاع غزة، ومن ثم تم تحليل البيانات التي تم جمعها باستخدام المنهج الوصفي التحليلي.

وبناء عليه تم استخلاص نتائج أهمها، حدوث مخاطر نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية تعود لأسباب ترتبط بموظفي البنك، نتيجة، الوعي والتدريب، قلة الخبرة، وكذلك وجود أسباب تتعلق بإدارة المصرف؛ منها ضعف الأدوات والإجراءات الرقابية المطبقة لدى المصرف وعدم وجود سياسات مكتوبة وواضحة.

حيث أوصت الدراسة بجملة من التوصيات من أهم هذه التوصيات من الضروري أن تدعم الإدارة العليا للبنوك أمن المعلومات لديها وتعمل على إنشاء قسم خاص بتقنية المعلومات في البنوك كافة وتوفير موظفين متخصصين في تقنية المعلومات بحيث يكون له مندوبون في الفروع ذوي كفاءة عالية من أجل العمل على حماية أمن المعلومات المحاسبية في هذه البنوك.

2-4-2: الدراسات باللغة الأجنبية

دراسة Varma & Khan (2015) بعنوان: "Information technology and e-risk of supply chain management".

"تكنولوجيا المعلومات والمخاطر الإلكترونية لإدارة سلسلة التوريد".

الهدف من الدراسة هو عرض المخاطر الإلكترونية مثل الجرائم الإلكترونية والاحتيال الإلكتروني والتي وجدت من خلال استخدام الوسائل الإلكترونية إضافة إلى البحوث المتعلقة بالمخاطر ولمحاولة التصدي لها. وكذلك لمناقشة تطبيقات تكنلوجيا المعلومات من أجل التصدي لمخاطر الانترنيت في سلاسل التوريد. إذ إن تطبيق تكنلوجيا الاتصالات والمعلومات تعطي زيادات في نمو إدارة سلسلة التوريد أضعافاً مضاعفة لزيادة الأرباح والإنتاج في الأعمال.

حيث إن نمو تكنلوجيا المعلومات في إدارة سلسلة التوريد تتغير اعتمادا على البيئة العملية أو الواقعية لسلسلة التوريد، والتي أيضاً تولد مخاطر إلكترونية مثل جرائم الانترنيت أو الاحتيال.

واستخدم الباحث جمع المعلومات بصوره عشوائية من خلال المجلات الإلكترونية عن طريق استخدام محرك البحث الإلكتروني على الانترنيت والمكتبات المتخصصة في تكنلوجيا معلومات، الإجرام الإلكتروني، الاحتيال.

حيث توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن تكنولوجيا المعلومات يمكن استخدامها كأداة ضد تزوير العطاءات، والعطاءات الوهمية، والحسابات الوهمية، والتزوير، وخلق كيانات حسابية وهمية. كما ان التكنلوجيا دائما تكون سيف ذو حدين والتي ممكن أن تستخدم العكس بالعكس أو بصوره متبادلة في إدارة سلاسل التوريد.

حيث أوصت الدراسة بضرورة تقليل المخاطر الإلكترونية المتولدة من البيانات الموثقة يوميا عن سلاسل التوريد والتي تعتبر رهان كبير ومعوق لصناع القرارات، المدققون ووكالات التحقيق.

دراسة Sharma (2013) بعنوان: "Web-based Disclosures and Their Determinants: Evidence from Listed Commercial Banks in Nepal".

الإفصاح عن شبكة الإنترنت ومحدداته: الأدلة من البنوك التجارية في النيبال.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على محددات الإفصاح الإلكتروني في البنوك التجارية المدرجة في بورصة نيبال. وقد تم عمل قائمة فحص للإفصاح الإلكتروني مؤلفة من 50 عنصر والهدف من هذه القائمة تحديد مستوى الإفصاح.

وقد توصلت الدراسة إلى أن مستوى الإفصاح الإلكتروني يمثل 49.58% من قائمة فحص الإفصاح كما توصلت الدراسة أن الاستثمارات الأجنبية في البنوك واستقلالية الإدارة وحجم البنك من المحددات التي لها تأثير على مستوى الإفصاح الإلكتروني.

وأوصت الدراسة بضرورة قيام الجهات المهنية بتنظيم الإفصاح الإلكتروني.

دراسة Al Hanini (2012) بعنوان: The Risks of Using Computerized Accounting Information Systems in the Jordanian banks; their reasons and ways of prevention".

"**مخاطر استعمال نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في البنوك الأردنية: أسبابها وسبل الوقاية**".

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مخاطر نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في البنوك الأردنية، أسبابها وطرق الوقاية منها، ولتحقيق ذلك، تم عمل استبانة وزعت على عينة تتكون من (63) موظف من أفراد العينة الذين يعملون كمساعدين لمديري البرامج ، ومديري الإدارات، ومديري الفروع ومساعديهم والعاملين في البنوك الأردنية .وبعد تحليل البيانات باستخدام (SPSS) تم التوصل إلى أنه كانت هناك مخاطر تهدد أمن نظم المعلومات المحاسبية في البنوك الأردنية، بخصوص الموظفين حيث يقوم الموظفين بإدخال بيانات غير صحيحه عن قصد، ومخاطر الفيروسات موجودة في هذه النظم، والمخاطر المتعلقة بالرقابة الداخلية باعتبارها غير المصرح به لمعرفة النتائج، والمخاطر المتعلقة الكوارث الطبيعية وغير الطبيعية التي صنعت من قبل الإنسان.

وخلصت الدراسة إلى أن واحدة من أهم هذه المخاطر هو "نقص الخبرة في الحفاظ على أمن المعلومات وكذلك في نقص وجود الموظفين العاملين بالبنك وعدم التدريب على استخدام وسائل حماية النظم المحاسبية قبل البدء في العمل، وعدم وجود نظام مناسب للتوظيف أن يعين الشخص المناسب في المكان المناسب.

أوصت دراسة ببعض الإجراءات للحد من آثار المخاطر على أنظمة المحاسبة المحوسبة، قيام إدارة البنك بتحديث وسائل الحماية وفقاً للتطور التكنولوجي بشكل مستمر، وحفظ نسخ بديلة من المعلومات في أماكن آمنة وبعيدة.

دراسة Malami et al (2012) بعنوان: " Security threats of computerized banking systems (CBS): the manager s perception in Malayisa".

"**التهديدات التي تواجه نظم المعلومات المصرفية من وجهة نظر مدراء البنوك في ماليزيا**".

تهدف الدراسة هذه للتعرف على التهديدات التي تواجه نظم المعلومات المصرفية من وجهة نظر مدراء البنوك الماليزية، ولتحقيق هدف الدراسة هذه تم توزيع الاستبانة على جميع المدراء في البنوك، وتم استخدم المنهج التجريبي بجمع البيانات حيث تم توزيع استبيان بريدي صممه الباحث.

حيث أظهرت نتائج هذه الدراسة وجود برنامج يسمح للمدراء في هذه البنوك المشاركة بخبراتهم في مجال تلك التهديدات، ومساعدة هؤلاء المدراء في وضع وتصميم نظام رقابة داخلية فعال وواضح يعطي ضماناً كافياً لتحقيق أهداف البنك.

وأوصى الباحث بأنه يجب أن تقوم فروع البنوك بالاهتمام بوضع إجراءات الرقابة الأمنية والسياسات اللازمة للحد من احتمال حدوث مثل هذه التهديدات.

دراسة Abu-Musa (2006) بعنوان:" Investigating the Perceived Threats of Computerized Accounting Information Systems in Developing Countries: An Empirical Study on Saudi Organizations.

"دراسة التهديدات المتصورة لنظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في البلدان النامية: دراسة تجريبية عن المنظمات السعودية".

يهدف هذا البحث إلى التحقيق في التهديدات الأمنية لنظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في المنشآت السعودية. ولقد قام الباحث بعمل دراسة ميدانية على المنشآت السعودية مستخدماً في ذلك قائمة إستقصاء معدة خصيصاً لهذا الغرض.

ولقد أوضحت نتيجة الدراسة أن كثيراً من المنشآت التي شاركت في الدراسة قد عانت من وجود خسائر مالية كبيرة بسبب التعديات على أمن نظم المعلومات المحاسبية بواسطة أشخاص من داخل وخارج تلك المنشآت. وتشير نتائج الدراسة أن أهم المخاطر التي تهدد أمن نظم المعلومات الإلكترونية في المنشآت السعودية تمتثل تدمير أو طمس بعض مخرجات النظام المحاسبي؛ والكشف عن بعض المعلومات الهامة لأشخاص غير مرخص لهم بالاطلاع عليها؛ وكذلك توجيه بعض مخرجات الحاسب الآلي إلى أشخاص غير مخول لهم باستلامها والاطلاع عليها من المخاطر الهامة التي تهدد أمن نظم المعلومات الإلكترونية في المنشآت السعودية.

وأوصت الدراسة بتدعيم ضوابط رقابية على نقاط الضعف في نظم الرقابة الداخلية.

دراسة Ryan and Bordoloi (1997) بعنوان:" Evaluating Security Threats in Mainframe and Client / Server Environments.

"تقييم التهديدات الأمنية في الحاسوب الرئيسي وبيئة خدمة العملاء".

هدفت هذه الدراسة التطبيقية لتقييم مخاطر أمن نظم المعلومات في النظم المحاسبية الإلكترونية في المنشآت التي تحولت من نظام أجهزة الحاسوب الكبيرة إلى نظام خدمة العملاء، وقام الباحثان بتطوير قائمة شملت (15) من المخاطر المحتملة التي قد تهدد أمن نظم المعلومات الإلكترونية، وتوزيعها على (220) شركة من الشركات الكبيرة والمتوسطة الحجم في الولايات المتحدة.

بينت نتائج هذه الدراسة إلى وجود فروق جوهرية بين المنشآت التي لديها نظام أجهزة الحاسوب الكبيرة وتلك التي تطبق نظام خدمة العملاء فيما يختص بمخاطر أمن نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية التالية: التدمير للبيانات بواسطة موظفي المنشأة غير متعمد ، الإدخال غير المتعمد لبيانات خاطئة بواسطة موظفي المنشأة، التدمير المتعمد للبيانات بواسطة موظفي المنشأة، الإدخال لبيانات خاطئة بشكل متعمد بواسطة موظفي المنشأة، الخسائر الناجمة عن عدم إعداد نسخ احتاطي أو الرقابة على ملفات الدخول للنظام، أو فشل النظام.

وقد بين الباحثان أن قائمة المخاطر التي تم اعدادها من قبلهم قد تضمنت بعض العناصر التي لا يمكن اعتبارها ضمن مخاطر أمن نظم المعلومات بالمعنى الدقيق.

2-4-3: ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

من خلال استعراض الدراسات السابقة، فان ما تتميز به الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة تتمثل بما يأتي:

- معرفة أثر المخاطر التقنية على نشر البيانات المالية في البنوك التجارية الأردنية.
- تتميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة أنها تطرقت إلى أثر المخاطر التقنية في البنوك التجارية والتي اقتصرت على عملية نشر البيانات المالية فيها، وإنها اختلفت مع دراسة (أبو عطيوي، 2012) من حيث الأهداف والأسئلة والمضمون والتي اقتصرت على أثر مخاطر استخدام تكنولوجيا المعلومات في المنشآت الخاضعة للتدقيق على جودة عمل المدقق الخارجي، دراسة تطبيقية لمكاتب الحسابات في قطاع غزة.
- تأتي هذه الدراسة كمحاولة جادة للوقوف على **أثر** المخاطر التقنية على نشر البيانات المالية في البنوك التجارية الأردنية، وذلك من خلال تطبيق معايير أمن نظم البيانات والمعلومات المالية التي تناولها الباحث للوقوف على المعايير التي تخص مخاطر نشر البيانات المالية.
- إن الدراسة الحالية هي مكملة لمسيرة البحث العلمي في مجال علم المحاسبة، فهي تركز على البنوك التجارية الأردنية والتي يتم فيها الاعتماد على الأنظمة والبيانات المالية المحوسبة بشكل كبير وجاءت متفقة مع دراسة (القحطاني، 2008) التي ركزت على مركز الحاسب الآلي بالقوات البحرية الملكية السعودية الرياض بتطوير إمكانيات القوات البحرية السعودية فيما يتعلق بتخفيض المخاطر التقنية، لتطوير أداء هذه القوات.

4-4-2: مدى الاستفادة من الدراسات السابقة

من خلال عملية تحليل الدراسات السابقة العربية والأجنبية تمت الاستفادة من هذه الدراسات من خلال:

انها ساهمت في تحديد محاور البحث ومنهجية الدراسة وتوجيه الباحث للوسائل الأمثل للوصول إلى النتائج المرجوة.

ساهمت في بناء وتطوير اداة الدراسة (الاستبانة) وتحديد المتغيرات والابعاد التي سيتم تغطيتها وتسليط الضوء عليها.

وأيضاً ان تمت الاستفادة من الدراسات السابقة من خلال ما يلي:

1- تمت الاستفادة من دراسة مارن (2013) الموضوعات المتعلقة بمفهوم الافصاح المحاسبي.

2- تمت الاستفادة من دراسة أبو عطيوي (2012) الموضوعات المتعلقة بالمخاطر البشرية والفيروسية ، والابعاد المتعلقة بمجال المخاطر التقنية وبعض اسئلة الاستبانة الخاصة بالبعد المستقل.

3- تمت الاستفادة من دراسة العكر (2010) الموضوعات المتعلقة المقومات الأساسية للإفصاح عن البيانات المالية، والابعاد المتعلقة بمجال المتغير التابع وبعض اسئلة الاستبانة الخاصة بالمتغير التابع

4- تمت الاستفادة من دراسة الجوهر وآخرون (2010) الموضوعات المتعلقة بالمخاطر البشرية والمادية، وبعض اسئلة البعد المستقل.

5- تمت الاستفادة من دراسة القحطاني (2008) الموضوعات المتعلقة بالمخاطر الفيروسية.

6- تمت الاستفادة من دراسة البحيصي والشريف (2008) الموضوعات المتعلقة بالمخاطر التقنية.

7- تمت الاستفادة من دراسة (Al Hanini, 2012) الموضوعات المتعلقة بالمخاطر التقنية.

8- تمت الاستفادة من دراسة (Abu– Musa, 2006) الموضوعات بمصطلحات الدراسة، والموضوعات المتعلقة بالمخاطر التقنية.

9- تمت الاستفادة من دراسة (Malami et al, 2012) الموضوعات المتعلقة بنتائج الدراسة.

الفصل الثالث

المنهجية والإجراءات

3–1: مقدمة

3–2: منهجية الدراسة

3–3: مجتمع وعينة الدراسة

3–4: مصادر جمع البيانات

3–5: المقياس

3–6: أداة الدراسة

3–7: الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات

3–8: الاختبارات الخاصة بأداة الدراسة

الفصل الثالث

المنهجية والإجراءات

3–1: مقدمة

يتضمن هذا الفصل وصفاً للطريقة والإجراءات، التي استخدمت في الدراسة، كما يتضمن تعريفاً بمنهج الدراسة ومجتمع الدراسة وعينتها، والأدوات المستخدمة فيها، وكيفية بنائها، وإجراءات تطبيقها، والتأكد من صدقها وثباتها، إضافة إلى وصف الطريقة الإحصائية، التي استخدمت في تحليل البيانات، واستخلاص النتائج.

3–2: منهجية الدراسة

تعد هذه الدراسة من الدراسات الوصفية التي تهدف إلى التعرف على أثر المتغير المستقل والمتمثل في المخاطر التقنية على المتغير التابع المتمثل في نشر البيانات المالية في البنوك التجارية الأردنية، حيث قام الباحث باستخدام الأسلوب الوصفي لوصف المعلومات العامة للمستخدمين من خلال تحويل البيانات غير الكمية إلى كمية قابلة للقياس، وذلك باستخدام استبانة تم تصميمها خصيصاً لخدمة أغراض وتوجهات الدراسة، وبما يتناسب مع الفرضيات التي تم اعتمادها من قبل الباحث، وللقيام بعملية التحليل الإحصائي والتوصل إلى الأهداف الموضوعة في إطار هذه الدراسة تم اعتماد مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) الذي يقابله مستوى ثقة (0.95) لتفسير نتائج الاختبارات.

3–3: مجتمع الدراسة وعينتها

قام الباحث بتوزيع (52) استبانة على موظفي البنوك التجارية الأردنية الذين يعملون تحت هذه المسميات محاسب ومدقق داخلي ومدير مالي وتقني معلومات، استرد منها الباحث (49) استبانة وبعد مراجعة الاستبانات تبين أن هناك (8) استبانات غير صالحة للتحليل الإحصائي، بهذا فقد بلغ عدد عينة الدراسة (41) بما نسبته. والجدول رقم (3-1) يوضح توزيع أفراد العينة تبعاً للمتغيرات الشخصية.

جدول رقم (3-1)

توزيع أفراد العينة تبعاً للمتغيرات الشخصية(ن=41)

المتغير	المستوى	التكرار	النسبة المئوية
المؤهل العلمي	دبلوم متوسط	3	7.3
	بكالوريوس	35	85.4
	دبلوم عالي	–	–
	ماجستير	2	4.9
	دكتوراه	1	2.4
	المجموع	**41**	**100.0**
التخصص	محاسبة	13	31.7
	إدارة أعمال	7	17.1
	اقتصاد	3	7.3
	مالية ومصرفية	7	17.1
	نظم معلومات محاسبية	2	4.9
	نظم المعلومات الإدارية	9	22.0
	المجموع	**41**	**100.0**
الوظيفة الحالية	محاسب	12	29.3
	مدقق داخلي	4	9.8
	مدير مالي	–	–
	تقني معلومات	25	61.0
	المجموع	**41**	**100.0**
سنوات الخبرة العملية في المهنة	أقل من 3 سنوات	13	31.7
	3- أقل من 10 سنوات	14	34.1
	10 – أقل من 15 سنة	7	17.1
	15 سنة فأكثر	7	17.1
	المجموع	**41**	**100.0**

يبين الجدول رقم (3-1) ما يلي:

أولاً: المؤهل العلمي

يتبين من الجدول السابق أن حملة شهادة البكالوريوس يمثلون غالبية أفراد عينة الدراسة يستنتج الباحث ان هذا الارتفاع في التحصيل العلمي لدى مجتمع الدراسة يوضح الاهتمام المتقدم من قبل إدارات البنوك التجارية بالتركيز على حملة الشهادات العليا ، الأمر الذي يشير إلى تمتع العينة بالتأهيل المناسب الذي يمكنهم من فهم الاستبانة والإجابة عليها بشكل جيد.

إذ بلغ عددهم 35 فرداً بما نسبته 85.4 % من إجمالي عينة مجتمع الدراسة، في حين بلغ من يحملون مؤهل دبلوم متوسط 3 أفراد من أفراد المجتمع وبنسبة 7.3 % من إجمالي عينة مجتمع الدراسة، كما أن عدد من يحملون شهادة الماجستير 2 فرد من أفراد عينة الدراسة بنسبة 4.9 % من إجمالي عينة الدراسة، وان من يحملون شهادة الدكتوراه 1 فرد من أفراد المجتمع بنسبة 2.4 % من إجمالي عينة مجتمع الدراسة.

ثانياً: التخصص

تشير نتائج الجدول رقم (3–1) إلى أن أغلبية أفراد المجتمع هم ممن ينتمون إلى تخصص المحاسبة، ونظم معلومات إدارية، وإدارة الأعمال، ومالية ومصرفية، واقتصاد ونظم معلومات محاسبية، اذ بلغ عددهم 13، 9 ، 7، 7 ،3 ،2 على التوالي وبنسبة 31.7 %، 22 %، 17.1 %، 17.1 %، 7.3 %، 4.9 % على التوالي من إجمالي أفراد المجتمع.

وهذا يشير إلى أن البنوك التجارية الأردنية تركز على التخصصات العلمية المتعلقة مباشرة بمجال المحاسبة ، وعند ربط هذه النتيجة مع المؤهل العلمي يتبين ان مجتمع الدراسة يدرك اهمية الدراسة وبالتالي يمكن الاعتماد على اجاباتهم، بسبب فهمهم لأسئلة الدراسة مما يعزز مصداقيتها.

ثالثاً: الوظيفة الحالية

يشير الجدول السابق إلى أن أغلبية أفراد المجتمع هم ممن ينتمون إلى وظيفة تقني معلومات ومحاسب حيث بلغ عددهم 25، 12 على التوالي وبنسبة 61 % ، 29.3 %على التوالي من إجمالي أفراد المجتمع . وهذا الامر يشير إلا ان اغلبية افراد المجتمع ينتمون لتخصصات قريبة لموضوع الدراسة. وهذا يدل على معرفتهم بمجال الدراسة المتمثل بالبعد المستقل والبعد التابع.

رابعاً: سنوات الخبرة العملية في المهنة

أشارت نتائج الجدول السابق أن أكثر الفئات خبرة في المهنة هي الفئة 3– اقل من 10 سنوات والفئة اقل من 3 سنوات، إذ بلغت 14، 13 على التوالي من أفراد المجتمع وبنسبة 34.1 %، 31.7 % على التوالي من إجمالي أفراد مجتمع الدراسة. يمكن الاستدلال من هذا الأمر ان المستجيبين لديهم القدرة والمهارات والمعرفة حول وظائفهم، وهذا مؤشر جيد لاعتماد اجاباتهم بشكل كبير وتزيد من دقة وموثوقية اجاباتهم..

3-4: مصادر جمع البيانات

لغرض تحقيق أهداف الدراسة فقد اعتمد الباحث على نوعين من مصادر المعلومات هما المصادر الثانوية والمصادر الأولية وكما يلي:

3-4-1: المصادر الثانوية: وهي مصادر البيانات والمعلومات المتاحة التي تم جمعها لأغراض الدراسة من المصادر المكتبية ومراجعة الأدبيات والدراسات السابقة وقد هيأت هذه البيانات الأطر والأسس العلمية لإثراء الجانب النظري لهذه الدراسة، وتتمثل هذه البيانات في ما يلي:

- المراجع والكتب ذات العلاقة بموضوعات المخاطر التقنية ونشر البيانات المالية.
- المواد العلمية والتقارير التي تبحث في موضوع الدراسة الحالية.
- رسائل الماجستير وأطروحات الدكتوراه التي تبحث في موضوع الدراسة الحالية.

3-4-2: المصادر الأولية وهي تلك البيانات التي اعتمد عليها الباحث من خلال تصميم استبانة لخدمة موضوع الدراسة الحالية، بحيث غطت كافة الجوانب التي بنيت عليها الفرضيات وتم تناولها في الإطار النظري، حيث تم توزيع الاستبانة على عينة الدراسة من خلال الباحث شخصيًا.

3-5: المقياس

لتحليل بيانات واختبار فرضيات الدراسة تم الاعتماد على مقياس ليكرت الخماسي في الإجابة عن الأسئلة وذلك حسب الدرجة التالية: درجة (1) تعبر عن قليلة جدا، درجة (2) تعبر عن قليلة، درجة (3) تعبر عن متوسطة، درجة (4) تعبر عن كبيرة، درجة (5) تعبر كبيرة جدا، ولتفسير المتوسطات الحسابية لتقديرات أفراد عينة الدراسة على كل فقرة من فقرات الاستبانة وعلى كل مجال من مجالاتها؛ تم استخدام المعيار الإحصائي الآتي والمبين في الجدول (3-2):

الجدول (3-2) اختبار مقياس الاستبانة

الدرجة	**1**	**2**	**3**	**4**	**5**
مستوى الموافقة	قليلة جدا	قليلة	متوسطة	كبيرة	كبيرة جدا

أما فيما يتعلق بالحدود التي اعتمدتها هذه الدراسة عند التعليق على المتوسط الحسابي للمتغيرات الواردة في نموذجها لتحديد درجة الموافقة فقد حدد الباحث ثلاث مستويات هي (مرتفع، متوسط، منخفض) بناءً على المعادلة الآتية:

طول الفترة = (الحد الأعلى للبديل- الحد الأدنى للبديل) / عدد المستويات

(5-1)/3 = 4/3 =1.33 وبذلك تكون المستويات كالتالي (الشريفين والكيلاني،2007):

درجة موافقة منخفضة من 1- أقل من 2.33 .

درجة موافقة متوسطة من 2.33- أقل من 3.66.

درجة موافقة مرتفعة من 3.66 - 5 .

3-6: أداة الدراسة

تتمثل أداة الدراسة بثلاثة أجزاء رئيسة وهي كالآتي:

الجزء الأول: يتمثل بالمتغيرات الديمغرافية والمتمثلة بـ (المؤهل العلمي، التخصص الدراسي، الوظيفة الحالية، عدد سنوات الخبرة العملية في المهنة).

الجزء الثاني: وخصص للعبارات الخاصة بالمتغير المستقل وأبعاده والذي يتمثل بمجال المخاطر التقنية بالاستعانة بدراسة (ابو عطيوي، 2012).

الجزء الثالث: وخصص للعبارات الخاصة بالمتغير التابع المتمثل بعملية نشر البيانات المالية في البنوك التجارية الأردنية بالاستعانة بدراسة (العكر، 2010).

3-7: الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات

لتحقيق أغراض الدراسة والتحقق من فرضياتها فقد قام الباحث بالاستعانة بالأساليب الإحصائية في تحليل البيانات التي تم جمعها من خلال الدراسة الميدانية، وذلك بإدخالها في الحاسوب ضمن برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية والاقتصادية (SPSS 21)، حيث استخدم الباحث أساليب الإحصاء لوصف خصائص المستجيبين باستخدام التكرارات والنسب المئوية، كما استخدم مجموعة من أساليب الإحصاء الاستدلالي لاختبار فرضيات الدراسة وبالتحديد فقد استخدم الباحث الأساليب الإحصائية التالية:

- **معادلة كرونباخ ألفا:** للتحقق من ثبات أداة الدراسة وثبات تطبيقها.
- **اختبار التوزيع الطبيعي لبيانات الدراسة**، وذلك باستخدام اختبار (One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test).
- **اختبار معامل تضخم التباين (VIF) Variance Inflation Factor:** واختبار التباين المسموح (Tolerance) للتأكد من عدم وجود ارتباط عال بين المتغيرات المستقلة.
- **التكرارات والنسب المئوية:** للتعرف على توزيع أفراد العينة تبعاً للمتغيرات الشخصية.
- **المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية:** للتعرف على إجابات أفراد العينة على فقرات مجالي(المخاطر التقنية، نشر البيانات المالية).
- **معادلة الانحدار المتعدد:** للتعرف على أثر المتغيرات المستقلة المتمثلة بأبعاد المخاطر التقنية على المتغير التابع المتمثل بنشر البيانات المالية.

3-8: الاختبارات الخاصة بأداة الدراسة

توضح هذه الاختبارات مصداقية الأداة (الاستبانة) المستخدمة في الدراسة، للتأكد من أن الأداة تقيس فعلاً ما ينبغي قياسه، وأنها تتسم بالصلاحية والصدق والثبات في الاختبار، ولتحقيق هذا الغرض تم اعتماد الاختبارات التالية:

- **صدق أداة الدراسة:** يقصد بصدق الأداة إلى أي مدى أو درجة تقيس الأداة الغرض المصمم من أجله، وعليه يمكن تعريف صدق أداة جمع البيانات إلى أي درجة توفر الأداة بيانات ذات علاقة بمشكلة الدراسة من مجتمع الدراسة" وبهدف التأكد من صحة وصلاحية أداة الدراسة في تغطية جوانب الموضوع الأساسية بوضوح، وسلامة صياغتها ومفهومة لكل من يستخدمها، قام الباحث بتبني استبانة لجمع البيانات مستمدة من دراسة (أبو عطيوي، 2012) (العكر، 2010).
- **صدق المحتوى:** تم عرض الاستبانة على مجموعة من المحكمين تألفت من (9) محكمين من الاكاديميين من اعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية والملحق رقم (2) يبين أسماء لجنة التحكيم، ولقد استجاب الباحث لآراء المحكمين وقام بإجراء ما يلزم من تعديل وحذف في ضوء المقترحات المقدمة، وبذلك خرجت الاستبانة في صورتها النهائية انظر الملحق رقم (1).
- **ثبات أداة الدراسة:** يقصد بثبات أداة الدراسة استقرار النتائج واعتماديتها وقدرتها على تقييم مدى التوافق أو الاتساق في نتائج الاستبيان إذ طُبق أكثر من مرة في ظروف مماثلة، وقد تم استخدام اختبار الاتساق الداخلي كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha)، إذ يقيس مدى التناسق في إجابات المبحوثين عن كل الأسئلة الموجودة في المقياس، كما يمكن تفسير (ألفا) بأنها معامل الثبات الداخلي بين الإجابات، ويدل ارتفاع قيمته على درجة ارتفاع الثبات ويتراوح ما بين (0–1) وتكن قيمته مقبولة عند (60%) وما فوق، وفي دراسات أخرى تكون مقبولة عند (70%) وما فوق والجدول رقم (3–3) يبين ذلك.

جدول (3-3) معاملات الثبات (كرونباخ ألفا) لجميع فقرات أبعاد الدراسة والأداة ككل

المجال	الرقم	البعد	معامل (كرونباخ ألفا)
المخاطر التقنية	1	المخاطر البشرية	0.88
	2	المخاطر المادية	0.92
	3	مخاطر الفيروسات	0.89
		المخاطر التقنية ككل	0.94
نشر البيانات المالية ككل			**0.85**
الأداة ككل			**0.92**

الجدول (3–3) يشير إلى ان قيم معاملات كرونباخ الفا في الجدول أعلاه جميعها مرتفعة، حيث بلغت قيمة كرونباخ الفا (0.92) وهي تعتبر نسبه جيدة لأغراض تعميم نتائج الدراسة الحالية، إذ أن النسبة المقبولة لتعميم نتائج مثل هذه الدراسات هي (0.70) فما فوق، مما يدلل على أن أداة الدراسة ذات مصداقية عالية ويمكن إرجاع ذلك إلى أن استبانة الدراسة المتعلقة بالمتغير المستقل بأبعاده تم تحكيمها أكثر من مرة.

الفصل الرابع

عرض النتائج

4-1: المقدمة

4-2: النتائج المتعلقة بأبعاد مجال المتغير المستقل

4-3: النتائج المتعلقة بمجال المتغير التابع

4-4: النتائج المتعلقة بفرضيات الدراسة

الفصل الرابع

عرض النتائج

4-1: مقدمة

يتضمن هذا الفصل عرض نتائج الدراسة التي تهدف إلى التعرف على أثر المخاطر التقنية على نشر البيانات المالية في البنوك التجارية الأردنية، وسيتم ذلك من خلال اختبار فرضيات الدراسة، وفيما يلي عرض النتائج:

4-2: النتائج المتعلقة بأبعاد مجال المتغير المستقل

تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة عن أبعاد مجال المخاطر التقنية والجدول رقم (4-1) يوضح ذلك.

جدول (4-1) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة عن أبعاد مجال المخاطر التقنية مرتبة تنازلياً

الرتبة	الرقم	البعد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التقييم
1	1	المخاطر البشرية	4.46	0.36	مرتفعة
2	3	مخاطر الفيروسات	4.21	0.64	مرتفعة
3	2	المخاطر المادية	4.15	0.67	مرتفعة
		المخاطر التقنية ككل	**4.29**	**0.44**	**مرتفعة**

يظهر من الجدول رقم (4-1) أن المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد العينة عن أبعاد مجال المخاطر التقنية بين (4.15-4.46)، جاء في المرتبة الأول بعد" المخاطر البشرية " بمتوسط حسابي (4.46) ودرجة تقييم مرتفعة، وفي المرتبة الثانية جاء بعد "مخاطر الفيروسات" بمتوسط حسابي (4.21) ودرجة تقييم مرتفعة، وجاء في المرتبة الثالثة والأخيرة بعد "المخاطر المادية" بمتوسط حسابي (4.15) ودرجة تقييم مرتفعة، وبلغ المتوسط الحسابي لمجال المخاطر التقنية (4.29) بدرجة تقييم مرتفعة.

كما تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة الدراسة عن فقرات كل بعد من أبعاد مجال المخاطر التقنية بشكل منفرد وكما مبين في الجداول أدناه.

جدول (4-2) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة عن فقرات بعد المخاطر البشرية مرتبة تنازلياً

الرتبة	الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التقييم
1	7	تؤثر مخاطر التلاعب بالمعلومات أو إساءة الاستخدام للحاسوب على نشر البيانات المالية.	4.68	0.72	مرتفعة
2	2	تؤثر المخاطر الناتجة عن عدم كفاءة إجراءات الرقابة الداخلية كإجراءات الفصل بين الوظائف، وتحديد الصلاحيات.. الخ. على نشر البيانات المالية	4.66	0.53	مرتفعة
3	6	تؤثر مخاطر الإفصاح عن المعلومات للجهات غير المصرح لها على البيانات المالية المنشورة.	4.61	0.77	مرتفعة
4	4	تؤثر مخاطر الإدخال المتعمد لبيانات غير سليمة على نشر البيانات المالية.	4.46	0.71	مرتفعة
5	5	تؤثر المخاطر الناتجة عن التشغيل الخاطئ مثل شطب الملفات بشكل خاطئ من قبل الموظفين على نشر البيانات المالية.	4.34	0.66	مرتفعة
6	1	تؤثر مخاطر ضعف كفاءة الموظفين مستخدمي الحاسوب على نشر البيانات المالية .	4.29	0.84	مرتفعة
7	3	يؤثر الكشف غير المسموح به للبيانات من خلال عرضها على شاشات العرض أو طبعها على الورق من قبل العاملين على نشر البيانات المالية.	4.20	0.84	مرتفعة
		المخاطر البشرية ككل	**4.46**	**0.36**	**مرتفعة**

يظهر من الجدول رقم (4-2) أن المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد العينة عن فقرات بعد "المخاطر البشرية" تراوحت بين (4.20–4.68)، جاءت في المرتبة الأولى الفقرة رقم (7) "تؤثر مخاطر التلاعب بالمعلومات أو إساءة الاستخدام للحاسوب على نشر البيانات المالية" بمتوسط حسابي (4.68) ودرجة تقييم مرتفعة، وبينما جاءت في المرتبة الأخيرة الفقرة (3) "يؤثر الكشف غير المسموح به للبيانات من خلال عرضها على شاشات العرض أو طبعها على الورق من قبل العاملين على نشر البيانات المالية" بمتوسط حسابي (4.20) وبدرجة تقييم مرتفعة، وبلغ المتوسط الحسابي للبعد ككل (4.46) بدرجة تقييم مرتفعة.

جدول (4-3) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة عن فقرات بعد المخاطر المادية مرتبة تنازلياً

الرتبة	الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التقييم
1	2	تؤثر مخاطر تعطل الأجهزة دون وجود خطط بديله على نشر البيانات المالية.	4.21	0.64	مرتفعة
2	1	تؤثر مخاطر عدم وجود مصادر طاقة كهربائية بديلة في حالة انقطاع التيار الكهربائي على نشر البيانات المالية.	4.20	0.95	مرتفعة
3	4	تؤثر مخاطر عدم وجود صيانة دورية لأجهزة الحاسوب على نشر البيانات المالية.	4.18	0.93	متوسطة
4	6	تؤثر مخاطر عدم توفر نسخ احتياطية لبرامج النظام وملفاته في أماكن آمنة على نشر البيانات المالية.	4.12	1.03	متوسطة
5	5	تؤثر مخاطر تقادم أجهزة الكمبيوتر المستخدمة داخل الشركة على نشر البيانات المالية.	4.12	0.84	مرتفعة
6	3	تؤثر مخاطر عدم وجود بيئة مناسبة للحاسوب (التكييف، التهوية، الرطوبة...الخ) على نشر البيانات المالية.	4.07	0.82	مرتفعة
		المخاطر المادية ككل	**4.15**	**0.67**	**مرتفعة**

يظهر من الجدول رقم (4-3) أن المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد العينة عن فقرات بعد "المخاطر المادية" تراوحت بين (4.07–4.21)، جاءت في المرتبة الأولى الفقرة رقم (2) "تؤثر مخاطر تعطل الأجهزة دون وجود خطط بديله على نشر البيانات المالية" بمتوسط حسابي (4.21) ودرجة تقييم مرتفعة، وبينما جاءت في المرتبة الأخيرة الفقرة (3) "تؤثر مخاطر عدم وجود بيئة مناسبة للحاسوب (التكييف، التهوية، الرطوبة...الخ) على نشر البيانات المالية" بمتوسط حسابي (4.07) وبدرجة تقييم مرتفعة، وبلغ المتوسط الحسابي للبعد ككل (4.15) بدرجة تقييم مرتفعة. كما يظهر هناك ارتفاع الانحراف المعياري في بعض الفقرات وهذا يدل على عدم وجود اجماع لدى افراد العينة حول الدراسة.

جدول (4-4) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة عن فقرات بعد مخاطر الفيروسات مرتبة تنازلياً

الرتبة	الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التقييم
1	1	تأثير مخاطر عدم وعي الإدارة للفيروسات وآثارها في دقة المعلومات على نشر البيانات المالية.	4.44	0.74	مرتفعة
2	5	يؤثر عدم وجود الوعي الكافي لدى الموظفين بضرورة فحص أي برامج وأقراص ممغنطة عند إدخالها لأجهزة الحاسوب على نشر البينات المالية.	4.32	1.01	مرتفعة
3	4	تؤثر عدم توفر الحماية الكافية ضد الفيروسات على نشر البيانات المالية .	4.24	0.77	مرتفعة
4	2	تؤثر المخاطر الناشئة عن فيروسات الحاسوب مثل محو وإتلاف ملفات البيانات وأنظمة التشغيل وملفات البرامج على نشر البيانات المالية.	4.10	1.02	مرتفعة
5	3	تؤثر مخاطر البيانات المحولة عبر شبكات الحاسوب على نشر البيانات المالية .	3.95	0.80	مرتفعة
		مخاطر الفيروسات ككل	**4.21**	**0.64**	**مرتفعة**

يظهر من الجدول رقم (4–4) أن المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد العينة عن فقرات بعد "مخاطر الفيروسات" تراوحت بين (3.95–4.44)، جاءت في المرتبة الأولى الفقرة رقم (1) "تأثير مخاطر عدم وعي الإدارة للفيروسات وآثارها في دقة المعلومات على نشر البيانات المالية" بمتوسط حسابي (4.44) ودرجة تقييم مرتفعة، وبينما جاءت في المرتبة الأخيرة الفقرة (3) "تؤثر مخاطر البيانات المحولة عبر شبكات الحاسوب على نشر البيانات المالية " بمتوسط حسابي (3.95) وبدرجة تقييم مرتفعة، وبلغ المتوسط الحسابي للبعد ككل (4.21) بدرجة تقييم مرتفعة. ويوجد ارتفاع في الانحراف المعياري لبعض الفقرات مما يفسر هذا بعدم وجود اجماع لدى افراد العينة حول الدراسة.

4-3: النتائج المتعلقة بمجال المتغير التابع

تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة عن مجال نشر البيانات المالية والجدول (4-5) يوضح ذلك.

جدول (4-5) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة عن فقرات مجال نشر البيانات مرتبة تنازلياً

الرتبة	الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التقييم
1	1	تُلزم إدارة البنك الموظفين بالخضوع للوائح والتعليمات التي تصدرها هيئة الأوراق المالية بشأن نشر البيانات المالية.	4.80	0.46	مرتفعة
2	4	هل يتم عرض البيانات المالية على التدقيق قبل نشرها ؟	4.68	0.52	مرتفعة
3	8	تتوفر قنوات في البنك لنشر المعلومات الكافية وفي الوقت المناسب وبطريقة تتسم بالعدالة لجميع الأطراف ذات العلاقة.	4.63	0.49	مرتفعة
4	3	يتم الإفصاح من قبل البنك عن نظام الرقابة الداخلية وإظهار فاعليته وقوته.	4.62	0.67	مرتفعة
5	5	يتم الإعلان مسبقاً عن موعد نشر البيانات المالية.	4.60	0.74	مرتفعة
6	7	تتم عملية نشر البيانات المالية في البنك وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية.	4.59	0.67	مرتفعة
7	13	هل يضع البنك سياسات لإدارة المخاطر؟	4.58	0.71	مرتفعة
8	9	يعمل البنك على استخدام موقعه الإلكتروني لنشر بياناته المالية.	4.51	1.00	مرتفعة
9	6	يتم النشر من قبل البنك عن جميع بنود عناصر المركز المالي بالقدر الكافي وبدون استثناء.	4.50	0.60	مرتفعة
10	10	يتفادى البنك نشر أي بيانات مالية خاطئة أو غير دقيقة.	4.35	0.76	مرتفعة
11	12	لا يتردد البنك طرفكم عن الإفصاح المرتبط بالممارسات والسلوكيات المنافية للأخلاق المهنية إذا ما وجدت.	4.34	0.91	مرتفعة
12	14	يتم الإفصاح العام من قبل البنك عن المخاطر الجوهرية المتوقعة.	4.24	1.18	مرتفعة
13	11	يتم الإفصاح عن الأخطاء المحاسبية وطرق معالجتها.	4.22	0.94	مرتفعة
14	2	هل يفصح البنك عن أي ضعف في الالتزام بمبدأ الإفصاح؟	4.10	1.07	مرتفعة
		مجال نشر البيانات ككل	**4.48**	**0.40**	**مرتفعة**

يظهر من الجدول رقم (4-5) أن المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد العينة عن فقرات مجال نشر البيانات تراوحت بين (4.10–4.80)، جاءت في المرتبة الأولى الفقرة رقم (1) "تُلزم إدارة البنك الموظفين بالخضوع للوائح والتعليمات التي تصدرها هيئة الأوراق المالية بشأن نشر البيانات المالية" بمتوسط حسابي (4.80) ودرجة تقييم مرتفعة، وبينما جاءت في المرتبة الأخيرة الفقرة (2) "هل يفصح البنك عن أي ضعف في الالتزام بمبدأ الإفصاح؟" بمتوسط حسابي (4.10) وبدرجة تقييم مرتفعة، وبلغ المتوسط الحسابي للمجال ككل (4.48) بدرجة تقييم مرتفعة. كما تبين من النتائج ان بعض الفقرات يوجد فيها انحراف معياري مرتفع وذلك يدل على عدم وجود اتفاق من قبل المستجيبين افراد العينة على حول الدراسة. ويعزو الباحث هذه النتيجة بأن البنوك التجارية الأردنية ملتزمة بالتطبيق لمبدأ الإفصاح ونشر البيانات المالية وفق لمعايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية، واتفقت هذه النتيجة مع نتائج دراسة العكر (2010).

4-4 :النتائج المتعلقة بفرضيات الدراسة

الفرضية الرئيسية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للمخاطر التقنية المصاحبة لتكنولوجيا المعلومات (المخاطر البشرية، المخاطر المادية، مخاطر الفيروسات) على نشر البيانات المالية في البنوك التجارية الأردنية.

ويتفرع منها الفرضيات الفرعية التالية:

الفرضية الفرعية الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للمخاطر البشرية على نشر البيانات المالية في البنوك التجارية الأردنية.

الفرضية الفرعية الثانية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للمخاطر المادية على نشر البيانات المالية في البنوك التجارية الأردنية.

الفرضية الفرعية الثالثة :لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للمخاطر الفيروسات على نشر البيانات المالية في البنوك التجارية الأردنية.

وللتحقق من أثر كل بُعد من أبعاد المخاطر التقنية على نشر البيانات المالية، تم استخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Linear Regression) لمعرفة إن كان هناك أثر للمتغيرات المستقلة عند مستوى الدلالة الإحصائية (α≤0.05)، الذي يتطلب التحقق من ملائمة البيانات لافتراضات تحليل الانحدار الخطر المتعدد، من خلال إجراء بعض الاختبارات القبلية (واختبار الطبيعية لكل متغير مستقل وللمتغير التابع، واختبار القوة المعنوية والتفسيرية لنموذج تحليل الانحدار الخطي المتعدد المستخدم) قبل البدء في تطبيق الانحدار الخطي المتعدد لاختبار الفرضيات الفرعية للدراسة، كما هو موضح فيما يلي:

1- **التحقق من التوزيع الطبيعي (Normality)** لأبعاد المتغير المستقل (المخاطر البشرية، المخاطر المادية، مخاطر الفيروسات) والمتغير التابع وتم ذلك من خلال استخدم اختبار (One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test) والجدول رقم (4-6) يبين ذلك.

الجدول رقم (4-6) اختبار (One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test) على أبعاد المتغير المستقل والمتغير التابع

البُعد	قيمة One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test	الدلالة الإحصائية
المخاطر البشرية	1.236	0.094
المخاطر المادية	1.350	0.06
مخاطر الفيروسات	1.288	0.072
نشر البيانات ككل	**.925**	**0.360**

يتضمن الجدول رقم (4-6) قيم الدلالة الإحصائية لاختبار (One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test) لأبعاد مجال المخاطر التقنية كانت أكبر من مستوى الدلالة الإحصائية (α≤0.05)، مما يدل على البيانات تتبع التوزيع الطبيعي (Normal Distribution) وكذلك استنادا لنظرية النزعة المركزية والتي تنص إذ كان حجم العينة أكبر من (30) وله وسط حسابي (μ) وتباين (σ^2)، فإن توزيع المعاينة للوسط الحسابي تقترب من التوزيع الطبيعي.

اختبار القوة المعنوية والتفسيرية لنموذج تحليل الانحدار الخطي المتعدد المستخدم: وتم ذلك من خلال ما يلي:

- **اختبار الارتباط الخطي:** تم استخدام اختبار الارتباط الخطي بهدف التأكد من أنه لا يوجد ارتباط عال بين المتغيرات المستقلة، وذلك بالاعتماد على اختبار معامل تضخم التباين (VIF)، واختبار التباين المسموح به (Tolerance) لكل متغير من المتغيرات المستقلة، حيث يجب أن تكون المتغيرات المستقلة للنموذج مستقلة فيما بينها، وللتأكد من ذلك الغرض نستعين بهذا الاختبار، مع العلم أنه من الضروري عدم تجاوز معامل تضخم التباين للقيمة (10)، وقيمة اختبار التباين المسموح لابد أن يكون من (0.05)، وبحساب المعاملات السابقة لكل المتغيرات المستقلة، كانت النتائج المتحصل عليها مدرجة في الجدول رقم (4-7) كالآتي:

الجدول رقم (4-7) اختبار معامل تضخم التباين والتباين المسموح لمتغيرات الدراسة

البُعد	التباين المسموح (Tolerance)	معامل تضخم التباين (VIF)
المخاطر البشرية	0.84	1.19
المخاطر المادية	0.58	1.73
مخاطر الفيروسات	0.55	1.82

يظهر من الجدول (4−7) أن قيم اختبار معامل تضخم التباين (VIF) لجميع المتغيرات المستقلة أقل من (10)، حيث تراوحت بين (1.19−1.82)، بينما كانت قيمة اختبار معامل التباين المسموح به (Tolerance) لجميع المتغيرات المستقلة أكبر من (0.05) حيث تراوحت قيمته بين (0.55−0.84)، وبالتالي يمكن القول أنه لا توجد مشكلة ارتباط عالي بين المتغيرات المستقلة، وهذا يعزز إمكانية استخدامها جميعها في النموذج، وبُعد إدخال المتغيرات المستقلة في تحليل الانحدار الخطي المتعدد، التي تستخدم لمعرفة أي من المتغيرات المستقلة لها أثر دال إحصائيا على المتغير التابع، وكذلك معرفة النسبة المئوية لذلك الأثر إن وجد.

وللتحقق من صحة الفرضية الرئيسية وما يتفرغ عنها من فرضيات فرعية تم تطبيق معادلة الانحدار المتعدد لدراسة أثر المخاطر التقنية على نشر البيانات، الجدول رقم (4-8) يوضح ذلك.

جدول (4-8) نتائج تطبيق معادلة الانحدار المتعدد لدراسة أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع

البعد	ß	T	الدلالة الإحصائية	R	R^2	F	الدلالة الإحصائية
المخاطر البشرية	0.04	0.32	0.75	0.72	0.52	13.08	0.00
المخاطر المادية	0.17	1.14	0.26				
مخاطر الفيروسات	0.58	3.74	0.00				

يظهر من جدول (4-8) وجود أثر لأبعاد المخاطر التقنية على نشر البيانات، إذ بلغت قيمة معامل الارتباط (R) (0.72) وهي قيمة دالة إحصائياً وتدل على درجة ارتباط دالة إحصائياً بين المتغيرات المستقلة مجتمعة والمتغير التابع، وبلغت قيمة (R-square) (0.52) وهي قيمة دالة إحصائياً تفسر قدرة المخاطر التقنية في تحسين نشر البيانات؛ إذ أن المخاطر التقنية تفسر ما نسبته (52%) من التغير الحاصل في نشر البيانات، وبلغت قيمة الاختبار (F) (13.08) بدلالة إحصائية (0.00) وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) وهي تدل على وجود تباين واضح في قدرة المتغيرات المستقلة في نشر البيانات، بالتالي ترفض الفرضية الرئيسية بالصيغة العدمية وتقبل بالصيغة البديلة.

وفيما يتعلق **بنتائج الفرضيات الفرعية** فقد أظهرت النتائج ما يلي:

1- **نتائج الفرضية الفرعية الأولى:** أظهرت النتائج عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للمخاطر البشرية على نشر البيانات في البنوك التجارية، حيث بلغت قيم (β، 0.04) (T، 0.32) على التوالي وهي قيمة غير دالة إحصائياً، وبموجب ذلك تم رفض الفرضية الفرعية الأولى بالصيغة البديلة.

2- **نتائج الفرضية الفرعية الثانية:** أظهرت النتائج عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للمخاطر المادية على نشر البيانات في البنوك التجارية، حيث بلغت قيم (β، 0.17) (T، 1.14) على التوالي وهي قيمة غير دالة إحصائياً، وبموجب ذلك تم رفض الفرضية الفرعية الثانية بالصيغة البديلة.

3- **نتائج الفرضية الفرعية الثالثة:** أظهرت النتائج وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لمخاطر الفيروسات على نشر البيانات في البنوك التجارية، حيث بلغت قيم (β، 0.58) (T، 3.74) على التوالي وهي قيم دالة إحصائياً، وبموجب ذلك تم قبول الفرضية الفرعية الثالثة بالصيغة البديلة.

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

5–1: النتائج

5–2: التوصيات

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

1-5: النتائج

توصلت الدراسة للنتائج التالية:

1- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) للمخاطر التقنية على نشر البيانات المالية في البنوك التجارية الأردنية. وبلغ المتوسط الحسابي لمجال المخاطر التقنية (4.29) بدرجة تقييم مرتفعة. وجاء في المرتبة الأول بعد "المخاطر البشرية" وفي المرتبة الثانية جاء بعد "مخاطر الفيروسات" وجاء في المرتبة الثالثة والأخيرة بعد "المخاطر المادية".

ويعزو الباحث هذه النتيجة ان المخاطر التقنية تؤدي لتلف وتدمير البيانات والبرامج والملفات وكذلك تؤثر على عملية نشر البيانات المالية كما ان عدم اتخاذ وسائل الحماية اللازمة لحماية الملفات والبرامج يزيد من وجود مثل هذه المخاطر، واتفقت هذه النتيجة مع نتائج دراسة (Al Hanini, 2012) و (Malami et al, 2012).

2- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) للمخاطر البشرية على نشر البيانات في البنوك التجارية الأردنية. حيث بلغ المتوسط الحسابي للبعد ككل (4.46) بدرجة تقييم مرتفعة. جاءت في اعلاها مخاطر التلاعب بالمعلومات أو إساءة الاستخدام للحاسوب. وجاءت في ادناه مخاطر الكشف غير المسموح به للبيانات من خلال عرضها على شاشات العرض أو طبعها على الورق من قبل العاملين.

ويعزو الباحث هذه النتيجة أن إدارات هذه البنوك تتخذ اجراءات أمنية كبيرة لمنع وجود هذه المخاطر. واتفقت هذه النتيجة مع نتائج دراسة (Al Hanini,2012) و (أبو عطيوي، 2012).

3- لا وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) للمخاطر المادية على نشر البيانات في البنوك التجارية الأردنية. حيث بلغ المتوسط الحسابي للبعد ككل (4.15) بدرجة تقييم

مرتفعة. جاءت اعلاها مخاطر تعطل الأجهزة دون وجود خطط بديله. وجاءت في ادناه مخاطر عدم وجود بيئة مناسبة للحاسوب (التكييف، التهوية، الرطوبة...الخ). ويعزو الباحث هذه النتيجة إن البنوك تواجه هذه المخاطر التي تهدد امنها وسلامتها ولكنها تتبع الطرق والإجراءات السليمة لحفظ البيانات والأجهزة والمعدات لم يظهر تأثير لهذه المخاطر . اتفقت هذه النتيجة مع نتائج دراسة (الجوهر وآخرون، 2010).

4- وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$) لمخاطر الفيروسات على نشر البيانات في البنوك التجارية الأردنية. حيث بلغ المتوسط الحسابي للبعد ككل (4.21) بدرجة تقييم مرتفعة. جاءت في اعلاه مخاطر عدم وعي الإدارة للفيروسات وآثارها في دقة المعلومات. وجاءت في ادناه مخاطر البيانات المحولة عبر شبكات الحاسوب. ويعزو الباحث هذه النتيجة ان عملية نشر البيانات المالية في البنوك التجارية الاردنية تواجه مخاطر فيروسات تهدد سلامة وأمن بياناتها وملفاتها بصورة عمدية وغير عمدية. وجاءت هذه النتيجة متفقة مع نتائج دراسة (Al Hanini, 2012) و (ابو عطيوي، 2012).

5-2: التوصيات

في ضوء النتائج التي تم التوصل إليها من الإطار النظري للدراسة، ومن واقع التحليل الإحصائي للبيانات فإن الباحث يوصي بما يلي:

1- إيلاء اهتمام إدارات البنوك التجارية بوضع استراتيجياتها أو سياساتها في مجال أمن وحماية المعلومات لمحاولة التصدي لجميع مخاطر تكنولوجيا المعلومات أو الحد منها.

2- إيلاء اهتمام البنوك التجارية الأردنية بتطوير مهارات وخبرات للموظفين الجدد والقدامى وبصورة مستمرة لإبراز أهمية التزامهم بإجراءات الرقابة المتعلقة بسلامة وأمن نظم المعلومات وتدريبهم على استخدام هذه الإجراءات.

3- زيادة اهتمام البنوك التجارية الاردنية بالصيانة الدورية لأجهزة الحاسوب وبشكل مستمر.

4- زيادة اهتمام إدارات البنوك بالاحتفاظ بنسخ بديلة من الملفات والبيانات في أماكن آمنة وبعيدة.

5- إيلاء اهتمام البنوك التجارية الأردنية للتطور التكنولوجي المستمر والاستفادة من كافة مجالات التنمية فيما يتعلق بالحفاظ على أمن وسلامة المعلومات من عمليات الاختراق والبرامج الضارة والفيروسات قدر الإمكان.

6- الاهتمام من قبل البنوك التجارية الأردنية بالالتزام بمعايير الافصاح المحاسبي المتعارف عليها دوليا. مما يزيد من موثوقية العملاء مع هذه البنوك.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية:

أبو بكر، عوض الله جعفر الحسين (2012)، أهمية وجود الإفصاح عن المعلومات المحاسبية. **مجلة العلوم والتقانة**، 12(2)، 112–125.

أبو حجر، سامح رفعت وعابدين، أمنية محمد عبد العزيز (2014)، دور آليات حوكمة تكنلوجيا المعلومات في تخفيض مخاطر أمن المعلومات للحد من التلاعب المالي الإلكتروني في الوحدات الحكومية في ظل نظام الحكومة الإلكترونية. **المؤتمر السنوي الخامس لقسم المحاسبة حول: المحاسبة في مواجهة التغيرات الاقتصادية والسياسية المعاصرة**، كلية التجارة – جامعة القاهرة، ليوم 27– أيلول.

أبو شنب، عماد احمد محمد (2009)، إدارة وتحليل مخاطر أمن المعلومات. **مؤتمر أمن المعلومات والحكومة الإلكترونية**، كوالالمبور، ماليزيا، للفترة 12–16 نيسان.

أبو عطيوي، رائدة إبراهيم (2012)، أثر **مخاطر استخدام تكنولوجيا المعلومات في المنشآت الخاضعة للتدقيق على جودة عمل المدقق الخارجي: دراسة تطبيقية لمكاتب تدقيق الحسابات في قطاع غزة**. رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

أبو كميل، سعد محمد (2011)، **تطوير أدوات الرقابة الداخلية لهدف حماية البيانات المعدة إلكترونياً**. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة ، مصر.

الاتحاد الدولي للإتصالات (2006)، **دليل الأمن السيبراني للبلدان النامية**، الأمن السيبراني تحديات السياق والحلول، ج1، جنيف، سويسرا.

الاتحاد الدولي للمحاسبين (2010)، **إصدارات معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام**،(ط1)، عمان، الأردن: الناشر الاتحاد الدولي للمحاسبين القانونيين.

باذيب، خالد محمد عمر(2011)، **مدى فاعلية النظم المحاسبية في البنوك التجارية اليمنية وأثرها على موثوقية البيانات المالية المنشورة الصادرة عن تلك البنوك**. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.

البحيصي، عصام محمد والشريف، حرية شعبان (2008)، مخاطر نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية: دراسة تطبيقية على المصارف الفلسطينية. **مجلة الجامعة الإسلامية، العلوم الإنسانية**، 16(2)، 895–924.

بني خالد، حمود حميدي عواد (2006)، أثر **حجم الشركة ونوع نشاطها على مستوى الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية السنوية للشركات المساهمة العامة الأردنية**. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، الأردن.

تانيا، قادر عبد الرحمن (2016)، أثر مستوى الإفصاح المحاسبي في البيانات المالية المنشورة على تحليل القوائم المالية: دراسة تطبيقية على عينة من المصارف العراقية. **مجلة كركروك للعلوم الإدارية والاقتصادية**، 6(1)، 176–199.

الجبوري، بابان ابراهيم عليوي (2012)، الإفصاح الكامل عن المشتقات المالية كأحد أدوات الاستثمار وأثره على ثقة التعاملات مع الشركات. **مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية**، 8(24)، 267– 288.

الجبوري، رغد محمد نجم والمالكي، إيمان جليل ياشخ (2015)، الإفصاح عن معلومات المخاطر الائتمانية. **مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية**، (17)، 1–23.

جبوري، ندى اسماعيل (2011)، حماية أمن أنظمة المعلومات: دراسة حالة في مصرف الرافدين فرع شارع فلسطين. **مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية**، 7(21)، 72–95.

الجوهر، كريمة والعقدة، صالح وأبو سردانة، جمال (2010)، أثر مخاطر استخدام التكنولوجيا في جودة عمل المدقق الخارجي: دراسة ميدانية في بعض مكاتب التدقيق الأردنية. **مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية**، 10(2)، 14–32.

جيجخ، فايزة وفرحات، سميرة (2016)، حوكمة تكنولوجيا المعلومات ودورها في الوقاية من الأزمات. **مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال**، جامعة بسكرة، (1)، 113–124.

الحاج، شراديد محمد (2014)، **مخاطر العمليات المصرفية الإلكترونية: دراسة مقارنة**. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر.

الحبيطي، قاسم محسن ابراهيم والسقا، زياد هاشم يحيى (2003)، **نظام المعلومات المحاسبية**، كلية الحدباء الجامعة، الموصل، العراق: وحدة الحدباء للطباعة والنشر.

الحسبان، عطاالله احمد (2009)، مدى تعامل مدققي انظمة تكنولوجيا المعلومات بمعايير التدقيق الدولية الخاصة ببيئة أنظمة المعلومات للمحافظة على أمن وسرية المعلومات في البنوك التجارية الأردنية. **مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية**، (20)، 341– 381.

حسين، بن طاهر ومحمد، بو طلاعة (2012)، دراسة أثر حوكمة الشركات على الشفافية والإفصاح وجودة التقارير المالية في ظل النظام المحاسبي المالي، **الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري**. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر– بكسرة، ليومي 6–7 ماي.

الحسين، تحسين علي عبد (2010)، **تجانس معايير الإفصاح المحلية مع المتطلبات الدولية وانعكاساته على جودة تقرير مراقب الحسابات: دراسة تطبيقية على عينة من مراقبي الحسابات في العراق**. الاتحاد العام للمحاسبين والمراجعين العرب، بحث شهادة المحاسبة القانونية، العراق.

حمادة، رشا (2010)، أثر الضوابط الرقابية العامة لنظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية. **مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، 26(1)، 305–334.

الحميد، محمد دباس ونينو، ماركو إبراهيم (2007)، **حماية أنظمة المعلومات**، عمان، الأردن: دار حامد للنشر والتوزيع.

حميدات، جمعة وخداش، حسام (2013)، **منهاج محاسب دولي عربي قانوني معتمد(IACPA): الورقة الثانية– محاسبة ، ق1**، عمان، الأردن، مجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين.

الحميدي، نجم عبد الله والعبيد، عبد الرحمان الأحمد والسامرائي، ساوى أمين (2009)، **نظم المعلومات الإدارية مدخل معاصر**، (ط2)، عمان، الأردن: دار وائل للنشر.

الحيالي، وليد ناجي (2007)، **النظرية المحاسبية**، الدنمارك: منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة.

حيدر، إبراهيم خليل وعبد النبي، يوسف (2009)، موائمة المحتوى المعلوماتي المحاسبي لأغراض اتخاذ القرارات الإدارية ودرجة الإفصاح عنها. **مجلة مركز دراسات الكوفة**، 1(15)، 133–151.

خشارمة، حسين علي (2003)، مستوى الإفصاح في البيانات المالية للبنوك والشركات المشابهة المندمجة في الأردن، معيار المحاسبة الدولي رقم (30): دراسة ميدانية. **مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية)**، 17(1)، 87–116.

خضر، نادية سامي (2008)، دور الحوكمة في تحقيق الإفصاح والشفافية في ظل الأزمة المالية العالمية: دراسة نظرية. **مجلة بحوث مستقبلية**، (24)، 163–205.

خليل، محمد أحمد إبراهيم (2008)، مدخل مقترح لقياس الشفافية بمنظمات الأعمال المصرية: دراسة نظرية تطبيقية. **مجلة الدراسات والبحوث والتجارية**، جامعة بنها، 28(2)، 215–268.

الدلاهمة، سليمان مصطفى (2013)، أثر مخاطر استخدام تكنولوجيا المعلومات على اداء نظم المعلومات المحاسبية من وجهة نظر مراجعي الحسابات في المملكة العربية السعودية. **مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات**، (30) (ج1)، 11–36.

دله، سام والغصين، راغب وبركات، أحمد (2014)، أثر تواتر الإفصاح على صناديق الاستثمار: دراسة تطبيقية على عينة من صناديق الاستثمار في سوق الكويت للأوراق المالية. **مجلة تشرين للبحوث والدراسات العلمية**، 36(4)، 111–128.

الدنف، أيمن محمد فارس (2013)، **واقع إدارة نظم المعلومات في الكليات التقنية بقطاع غزة وسبل تطويرها**. رسالة ماجستير غير منشور، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

الذيبة، زياد عبد الحليم والرمحي، نضال محمود والجعيدي، عمر عيد (2011)، **نظم المعلومات في الرقابة والتدقيق**، (ط1)، عمان، الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع.

رملي، فياض حمزة (2011)، **نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة، مدخل معاصر لأغراض ترشيد القرارات الإدارية**، الخرطوم، السودان : الأباي للنشر والتوزيع.

الزبيدي، حمزة فائق رهيب والاسدي، رسل عبد الواحد عبد (2016)، دور البيانات المالية في تحقيق الرقابة الإشرافية: دراسة تطبيقية على عينة من المصارف العراقية. **مجلة دراسات محاسبية ومالية**، 11(34)، ف1، 91– 115.

الزبيدي، مدحت عبد اللطيف (2006)، أثر **الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية على قرار المستثمرين في بورصة عمان: دراسة ميدانية**. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، الأردن.

زوينـة، بن فرج (2014)، **المخطط المحاسبي البنكـي بين المرجعيـة النظريـة وتحديات التطبيـق.** أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة فرحات عباس– سطيف، الجزائر.

الساكني، سعد عبد الكريم والعواودة، حنان علي (2011)، مخاطر استخدام تكنولوجيا المعلومات وأثرها على أداء نظم المعلومات المحاسبية: دراسة تطبيقية على عينة من الشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية. **مجلة دراسات المعلومات**، (11)، 216–263.

السويداوي، محمد مشرف حماد (2015)، **الحاكمية المؤسسية وأثرها على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية: دراسة ميدانية على الشركات الخدمية المدرجة في بورصة عمان.** رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الزرقاء، الأردن.

شاهين، علي عبد الله (2011)، **النظرية المحاسبية: إطار فكري تحليلي وتطبيقي**، (ط1)، غزة، فلسطين: مكتبة آفاق للطباعة والنشر والتوزيع.

شبير، أحمد عبد الهادي (2006)، **دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الادارية : دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة في فلسطين.** رسالة ماجستير غير منشورة، غزة، فلسطين.

الشريف، حرية شعبان محمد (2006)، **مخاطر نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية : دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في قطاع غزة.** رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

الشريفين، نضال كمال والكيلاني، عبد الله زيد (2011)، **مدخل إلى البحث في العلوم التربوية والاجتماعية: أساسياته، مناهجه، تصاميمه، أساليبه الإحصائية**، (ط3)، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.

الشيرازي، عباس مهدي (1990)، **نظرية المحاسبة**، ط1، الكويت: ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع.

صبايحي، نوال (2011)، **الإفصاح المحاسبي في ظل معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS) وأثره على جودة المعلومة.** رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر.

صلاح، أنغام يوسف (2010)، **المحتوى المعلوماتي للبينات المالية المنشورة الصادرة عن الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية من وجهة نظر المستثمرين والمقرضين ومدققي الحسابات الخارجيين.** رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.

صلاح الدين، نادر يوسف محمد (2005)، **مدى مصداقية البيانات المالية المدققة لدى دوائر ضريبة الدخل الفلسطينية.** رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.

الطميزي، عز الدين محمود (2011)، **درجة التزام الشركات المساهمة العامة الأردنية بمتطلبات الإفصاح المحاسبي في قوائمها المالية وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (1) "عرض القوائم المالية"**. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.

العازمي يوسف أرشيد حبيب (2012)، **أوجه القصور في تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وأثرها على جودة الإفصاح بالقوائم الملية في القطاع النفطي.** رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.

عبد الرزاق، محمد قاسم (2008)، **تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية**، عمان، الأردن: دار الثقافة للنشر والتوزيع.

عبد الكريم، نصر وابو صلاح، مصطفى (2007)، **لمخاطر التشغيلية حسب متطلبات بازلII: دراسة لطبيعتها وسبل إدارتها في حالة البنوك العاملة في فلسطين، ورقة عمل في المؤتمر العلمي السنوي الخامس- جامعة فيلادلفيا الأردنية**، عمان، الأردن، ليومي 4-5.

عبد اللطيف، شادو (2014)، **القياس والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وفق المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS : دراسة ميدانية لعينة من البنوك التجارية الجزائرية لمدينة ورقلة مارس 2013.** رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة، الجزائر.

العبيدي، فاطمة محمد (2012)، **مخاطر استخدام نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة وأثرها على فاعلية عملية التدقيق في الأردن.** رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.

العتيبي، محمود (2014)، تقييم مستوى حاكمية تكنولوجيا المعلومات في جامعة الطائف باستخدام مقياس كوبيت. **مجلة دراسات العلوم الإدارية**، الجامعة الأردنية، 8(1)، 92- 109.

العجمـي، عبـد الله دغـش (2014)، **المشـكلات العمليـة والقانونيـة للجـرائم الإلكترونيـة: دراسـة مقارنـة.** رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.

عجيلـة، حنـان (2013)، **فعاليـة نظـام المعلومـات المحاسـبية فـي الأداء المـالي للمؤسسـة الاقتصـادية، حالـة مؤسسـة الأنابيـب ALFAPLPE وحـدة غردايـة للفتـرة (2008–2011).** رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر.

العربـي، أحمـد عبـادة (2015)، معيـار المنظمـة الدوليـة للتوحيـد القياسـي آيـزو 27002 (ISO/IEC27000) لسياسات أمن المعلومات: دراسة وصفية تحليلية لمواقع الجامعات العربية. **مجلة جامعة طيبة للآداب والعلوم الإنسانية، (7)**، 661–738.

العكر، معتز برهان جميل (2010)، أثر **مسـتوى الإفصـاح المحاسـبي فـي البيانـات الماليـة المنشورة على تداعيات الأزمة المالية في القطاع المصرفي الأردني.** رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.

عـلاوي، خضـير مجيد (2012)، أثـر تطبيـق القيـاس والإفصـاح عـن تكلفـة المـوارد البشـرية علـى القوائم المالية: دراسة تطبيقية في الشركة العامة لتجارة المواد الإنشائية. **مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، 2**(3)، 62–82.

علـي، أمـل عبـد محمـد (2009)، نظـام امـن المعلومـات فـي منظمـات الأعمـال مـع نمـوذج مقتـرح لمواجهة تهديديات النظام. **المجلة العراقية للعلوم الإدارية، 6**(23)، 256–174.

عمار، بن عيشي وسامي، عمري (2011)، تطبيق قواعد الحوكمة وأثره على الافصاح المحاسبي وجـودة التقـارير الماليـة: دراسـة حالـة الشـركات، **الملتقـى الـدولي الثـامن حـول، الحوكمـة المحاسبية للمؤسسة: واقع، رهانات وافاق،** كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، الجزائر.

العمري، عمر هاني (2015)، **دور لجان التدقيق في تحقيق الإفصاح الملائم فـي القوائم الماليـة للبنوك التجارية الأردنية.** رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، الأردن.

عـوض الله، إبـراهيم عبـد الـرحمن عبـد الله (2015)، **القيـاس والإفصـاح المحاسـبي عـن تكـاليف الأصول الزراعية وأثرها في قرارات مستخدمي القوائم المالية.** أطروحة دكتوراه غير منشورة ،جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا، السودان.

العيسى، ياسين أحمد (2012)، مدى تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية السابع: الأدوات المالية: الإفصاحات: دراسة ميدانية على البنوك الأردنية. **المجلة الأردنية في إدارة الأعمال،** 8(1)، 106–126.

غنيمي، سامي محمد احمد (2011)، إطار مقترح لدور الشفافية في الحد من ممارسات إدارة الأرباح في منظمات الأعمال – دراسة اختبارية. **مجلة الدراسات والبحوث التجارية،** كلية التجارة ، جامعة بنها، 2(1)، 1–68.

القاضي، حسين وحمدان، مأمون (2013)، **النظرية المحاسبية،** جامعة دمشق، سوريا: مديرية الكتب والمطبوعات.

القحطاني، منصور بن سعيد (2008)، **مهددات الأمن المعلوماتي وسبل مواجهتها: دراسة مسحية.** رسالة ماجستير غير منشورة، الرياض، السعودية.

القرالة، مثقال حمود سالم (2011)، أثر **استخدام تكنولوجيا المعلومات على مصداقية القوائم المالية من وجهة نظر مدققي الحسابات الخارجيين الأردنيين.** رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.

القطاني، خالد محمود حسن (2005)، **الضوابط الرقابية في نظم المعلومات المحاسبية المصرفية المحوسبة: دراسة تحليلية في المصارف التجارية في الأردن.** أطروحة دكتوراه ، جامعة دمشق، سوريا.

لايقة، رولا كاسر (2007)، **القياس والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف ودورها في ترشيد قرارات الاستثمار: دراسة تطبيقية على المديرية العامة للمصرف التجاري السوري.** رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة تشرين ، سوريا.

مارن، يحيى مقدم أحمد (2013)، **متطلبات الإفصاح المحاسبي ومدى تطبيقها في القوائم المالية المنشورة للمصارف الإسلامية.** أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان.

مارن، يحيى مقدم أحمد ومحمد، بابكر إبراهيم الصديق (2012)، متطلبات الإفصاح العام ومدى تطبيقها في التقارير المالية المنشورة للمصارف الإسلامية: دراسة تطبيقية على عينة من المصارف الإسلامية بالسودان. **مجلة العلوم الاقتصادية،** 13(02)، 119–139.

محمد، الإمام أحمد يوسف ومنصور، فتح الرحمن الحسن (2015)، تطبيق معيار العرض والإفصاح العام للمصارف الإسلامية ودوره في رفع كفاءة الإفصاح المحاسبي للتقارير المالية: بالتطبيق على عينة من المصارف الإسلامية. **مجلة العلوم الاقتصادية، 16(2)**، 78-94.

محمد، جيوار أحمد سالار (2006)، **أهمية جودة المعلومات المحاسبية في القوائم المالية لمستخدميها: دراسة على عينة من المستخدمين في المنظمات بمحافظة أربيل**. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الموصل، العراق.

محمد، حيدر صاحب (2011)، **مسؤولية مراقب الحسابات في تحديد وتقييم مخاطر تكنولوجيا نظم المعلومات المحاسبية لرفع جودة أدائه: بحث تطبيقي في مصرف الرشيد**، الاتحاد العام للمحاسبين والمراجعين العرب، المعهد العربي للمحاسبين القانونيين، جامعة بغداد، العراق.

محمد، موفق عبد الحسين (2012)، مدى إلتزام الشركات العامة بمتطلبات الإفصاح في التقارير المالية، دراسة تحليلية في الشركة العامة للصناعات العامة للصناعات الجلدية. **مجلة دراسات محاسبية ومالية**، العراق، 7(18)، 1-37.

محمد، نجم الدين إبراهيم حسن (2014)، **الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية ومعلومات قائمة التدفقات النقدية وأثرها في الحد من التعثر المصرفي**. أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا، السودان.

مسعود، صديقي وفؤاد، صديقي (2013)، انعكاسات النظام المحاسبي المالي (SCF) على سياسات الإفصاح في الجزائر، **الملتقى الوطني حول: واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، جامعة الوادي، الجزائر، 5-6- مايو.

مصرف قطر المركزي (2010)، **تعليمات للبنوك**، (ب7) – تعليمات الإشراف والرقابة، قطر.

مطر، محمد والسويطي، موسي (2012)، **التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات: القياس والعرض والإفصاح**، (ط3)، عمان، الأردن: دار وائل للنشر.

المطيري، غزاي سبيل (2012)، **العوامل المؤثرة في مستوى الإفصاح عن المعلومات المالية في القوائم المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الكويتية**. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.

المنصور، كاسر نصر (2007)، إدارة المخاطر واستراتيجية التأمين في ظل تكنلوجيا المعلومات. **المـؤتمر العلمـي الـدولي السـابع إدارة المخـاطر واقتصـاد المعرفـة**، 16–18 نيسـان، غزة، فلسطين.

المهندي، محمد عبد الله وصيام، وليد زكريا (2007)، أثر الإفصاح في التقارير المالية السنوية المنشورة على أسعار الأسهم: دراسة تطبيقية في الشركات الصناعية المساهمة الأردنية. **مجلة دراسات، العلوم الإدارية**، 34 (2)، 258–285 .

النقيب، كمال عبد العزيز (2004)، **مقدمة في نظرية المحاسبة**، عمان، الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع.

وردية، عون (2015)، **دور النظام المحاسبي المالي(SCF) في الإفصاح عن المعلومات المالية: دراسة حالة مؤسسة الإحسان البويرة.** رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم لتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر.

ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية:

Abu-Musa, Ahmad A. (2004), Important Threats to Computerized Accounting Information Systems: An empirical Study on Saudi Organizations. **Journal Published by The Institute of Public Administration**, Riyadh, Saudi Arabia, 44 (3), 1-65.

Abu-Musa, Ahmad A.(2006). Investigating the Perceived Threats of Computerized Accounting Information Systems in Developing Countries: An Empirical Study on Saudi Organizations. **King Saud University**, 18, 1-26.

Al Hanini, Eman (2012). The Risks of Using Computerized Accounting Information Systems in the Jordanian banks: their reasons and ways of prevention. **European Journal of Business and Management,** 4 (20), 53-63.

Doomun, M. Razvi (2008). Multi- Level Information System Security in outsourcing domain. **Business Process Management Journal**, 14(6), 849 -857.

Frank, B. Gigler & Thomas, Hemmer (2004). On The Value of Transparency in Agencies with Renegotiation. **Journal of Accounting Research**, 42(5), 871-893.

Frederick, Choi (2002). Financial Disclosure and Entry to the European Capital. **Journal Accounting Research,** 50 (2), 160-176.

Hyatt, Michael (2001). **Invasion of Privacy** , How to protect yourself in the digital age, regnery publishing, USA.

Jones, L. Frederick & Rama, V. Dasaratha (2005). **Accounting Information Systems: A Business Process Approach,** (2nd Edition), Florida International University.

Laudon, Kenneth C. & Laudon, Jane P. (2005). Management Information System, 6th ed, Prentice Hill , International , New Jersey.

Malami Abu B. & Zainol, Z. & Nelson, Sh. P. (2012). Security threats of computerized banking systems (CBS): the managers' perception in Malaysia. **International Journal of Economics and Finance studies**, 4 (1), 21-30.

Moonitz, Maurice, (1961). The Basis Postulates of Accounting, **Accounting Research study**, 1 , New York.

Oliver, Richard W. (2004). **What is Transparency**, New York: McGraw-Hill Companies, Inc.

Rittinghouse, John W. & Ransome, James (2003). **Business Continuity and Disaster Recovery for InfoSec Managers**. F, Uk: Elsevier Digital Press.

Romney, Marshall B. & Steinbart, Paul J. (2006**). Accounting Information Systems**, (10th edition), New Jersey.

Ryan, S.D. & Bordoloi, B. (1997). Research Evaluating security threats in mainframe and client server environments, University of Texas at Arlington, USA. **Information & Management,** (32), 137-146.

Sharma, Narendra (2013). Web-based Disclosures and Their Determinants: Evidence from Listed Commercial Banks in Nepal, Elizabeth City State University, USA. **Accounting and Finance Research**, 2 (3), 1-13.

Thompson, Paul & Yeung, Matthew C.H. (2003). The determinants of transparency for Singaporean listed companies. **Malaysia campus magazine**, University of Nottingham, 24.

Tipton, Harold F.& Krause, Mickie (2008). **Information Security Management Handbook**, (6th Edition), Auerbach Publications, New York.

Varma, T. N. & Khan, D. A. (2015). Information technology and e-risk of supply chain management. **African Journal of Business Management,** 9(6), 243-258.

Wild, John J. & Bernstein, Leopold A. & Subramanian, K.R (2003). **Financial statement analysis,** (8th Ed), New York: McGraw - Hill Companies, Inc.

Nelson, Oscar S. & Woods, Richard S. (1961), **Accounting Systems and Data Processing**. South-Western, Publishing Company, Cincinnati, Ohio. Co, Inc.

قائمة الملاحق

ملحق رقم (1)

الاستبانة

جامعة آل البيت

كلية إدارة المال والأعمال

قسم المحاسبة

الدراسات العليا



السلام عليكم ورحمة الله وبركاته:

أخي الكريم : أختي الكريمة

يقوم الباحث بإجراء دراسة بعنوان "**أثر المخاطر التقنية على نشر البيانات المالية في البنوك التجارية الأردنية**" وذلك استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة من جامعة آل البيت، راجيا التكرم بالإجابة على الفقرات الواردة في الاستبانة بدقة وموضوعية لما لذلك من أهمية في وصول الباحث إلى نتائج دقيقة، وتحقيق غاياتها العلمية المنشودة، علما بان هذه البيانات ستعامل بسرية مطلقة، وستستخدم لأغراض البحث العلمي فقط.

شاكراً لكم حسن تعاونكم

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

إشراف الدكتور

نوفان حامد العليمات

الباحث

سعد علوان محيميد

0775169529

ddnndd1983@gmail.com

القسم الأول: المعلومات الشخصية:

يرجى وضع إشارة (/) في الخانة التي تختارها

1.المؤهل العلمي:

☐ دبلوم متوسط ☐ بكالوريوس ☐ دبلوم عالي ☐ ماجستير

☐ دكتوراه ☐ أخرى يرجى ذكرها ....

2. التخصص الدراسي:

☐ محاسبة ☐ إدارة أعمال ☐ اقتصاد ☐ مالية ومصرفية.

☐ نظم معلومات محاسبية ☐ أخرى يرجى ذكرها ....

3. الوظيفة الحالية:

☐ محاسب ☐ مدقق داخلي ☐ مدير مالي ☐ تقني معلومات

☐ أخرى يرجى ذكرها ....

4. عدد سنوات الخبرة العملية في المهنة:

☐ اقل من 3 سنوات ☐ اكثر من 3 – اقل من 10 سنوات.

☐ 10 – اقل من 15 س ☐ 15 سنة فاكثر.

القسم الثاني: المخاطر التقنية المصاحبة لتكنولوجيا المعلومات

الرقم	الفقرة	موافق بدرجة				
		كبيرة جداً	كبيرة	متوسطة	قليلة	قليلة جداً
أولا: لا يوجد أثر للمخاطر البشرية على نشر البيانات المالية في البنوك التجارية الأردنية.						
1	تؤثر مخاطر ضعف كفاءة الموظفين مستخدمي الحاسوب على نشر البيانات المالية .					
2	تؤثر المخاطر الناتجة عن عدم كفاءة إجراءات الرقابة الداخلية كإجراءات الفصل بين الوظائف، وتحديد الصلاحيات.. الخ. على البيانات المالية المنشورة.					
3	يؤثر الكشف غير المسموح به للبيانات من خلال عرضها على شاشات العرض أو طبعها على الورق من قبل العاملين على نشر البيانات المالية.					
4	تؤثر مخاطر الإدخال المتعمد لبيانات غير سليمة على نشر البيانات المالية.					
5	تؤثر المخاطر الناتجة عن التشغيل الخاطئ مثل شطب الملفات بشكل خاطئ من قبل الموظفين على نشر البيانات المالية.					
6	تؤثر مخاطر الإفصاح عن المعلومات للجهات غير المصرح لها على البيانات المالية المنشورة.					
7	تؤثر مخاطر التلاعب بالمعلومات أو إساءة الاستخدام للحاسوب على نشر البيانات المالية.					
ثانيا: لا يوجد أثر للمخاطر المادية على نشر البيانات المالية في البنوك التجارية الأردنية.						
8	تؤثر مخاطر عدم وجود مصادر طاقة كهربائية بديلة في حالة انقطاع التيار الكهربائي على نشر البيانات المالية .					
9	تؤثر مخاطر تعطل الأجهزة دون وجود خطط بديله على نشر البيانات المالية.					
10	تؤثر مخاطر عدم وجود بيئة مناسبة للحاسوب(التكييف، التهوية، الرطوبة...الخ) على نشر البيانات المالية.					
11	تؤثر مخاطر عدم وجود صيانة دورية لأجهزة الحاسوب على نشر البيانات المالية.					
12	تؤثر مخاطر تقادم أجهزة الكمبيوتر المستخدمة داخل الشركة على نشر البيانات المالية.					
13	تؤثر مخاطر عدم توفر نسخ احتياطية لبرامج النظام وملفاته في أماكن آمنة على نشر البيانات المالية.					
ثالثا: لا يوجد أثر لمخاطر الفيروسات على نشر البيانات المالية في البنوك التجارية الأردنية.						
14	تأثير مخاطر عدم وعي الإدارة للفيروسات وآثارها في دقة المعلومات على نشر البيانات المالية.					
15	تؤثر المخاطر الناشئة عن فيروسات الحاسوب مثل محو وإتلاف ملفات البيانات وأنظمة التشغيل وملفات البرامج على نشر البيانات المالية.					
16	تؤثر مخاطر البيانات المحولة عبر شبكات الحاسوب على نشر البيانات المالية .					
17	تؤثر عدم توفر الحماية الكافية ضد الفيروسات على نشر البيانات المالية .					
18	يؤثر عدم وجود الوعي الكافي لدى الموظفين بضرورة فحص أي برامج وأقراص ممغنطة عند إدخالها لأجهزة الحاسوب على نشر البينات المالية.					

القسم الثالث: نشر البيانات المالية في البنوك التجارية الأردنية.

الرقم	الفقرة	موافق بدرجة				
		كبيرة جداً	كبيرة	متوسطة	قليلة	قليلة جداً
19	تُلزم إدارة البنك الموظفين بالخضوع للوائح والتعليمات التي تصدرها هيئة الأوراق المالية بشأن نشر البيانات المالية.					
20	هل يفصح البنك عن أي ضعف في الالتزام بمبدأ الإفصاح؟					
21	يتم الإفصاح من قبل البنك عن نظام الرقابة الداخلية وإظهار فاعليته وقوته.					
22	هل يتم عرض البيانات المالية على التدقيق قبل نشرها ؟					
23	يتم الإعلان مسبقاً عن موعد نشر البيانات المالية.					
24	يتم النشر من قبل البنك عن جميع بنود عناصر المركز المالي بالقدر الكافي وبدون استثناء.					
25	تتم عملية نشر البيانات المالية في البنك وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية.					
26	تتوفر قنوات في البنك لنشر المعلومات الكافية وفي الوقت المناسب وبطريقة تتسم بالعدالة لجميع الأطراف ذات العلاقة.					
27	يعمل البنك على استخدام موقعه الإلكتروني لنشر بياناته المالية.					
28	يتفادى البنك نشر أي بيانات مالية خاطئة أو غير دقيقة.					
29	يتم الإفصاح عن الأخطاء المحاسبية وطرق معالجتها.					
30	لا يتردد البنك طرفكم عن الإفصاح المرتبط بالممارسات والسلوكيات المنافية للأخلاق المهنية إذا ما وجدت.					
31	هل يضع البنك سياسات لإدارة المخاطر؟					
32	يتم الإفصاح العام من قبل البنك عن المخاطر الجوهرية المتوقعة.					

انتهاء الاستبانة

شكراً لحسن تعاونكم واقبلوا فائق الاحترام والتقدير

الباحث

ملحق رقم (2)

قائمة المحكمين لأداة الدراسة

ت	الاسم	الجامعة
1	أ. د. جمال عادل الشرايري	جامعة آل البيت
2	د. عودة بني احمد	جامعة آل البيت
3	د. أسامة عبد المنعم	جامعة جرش
4	د. محمد أبو الهيجاء	جامعة جرش
5	د. جمال عفيف	جامعة جرش
6	د. محمد ناصر المشاقبة	جامعة آل البيت
7	د. محمد الحدب	جامعة آل البيت
8	د. مهند النزال	جامعة آل البيت
9	د. طارق الخالدي	جامعة آل البيت

ملحق رقم (3)

قائمة بأسماء البنوك التجارية الأردنية

الرقم	اسم البنك
1	البنك العربي ش م ع
2	بنك المؤسسة العربية المصرفية
3	بنك الأردن
4	بنك القاهرة عمان
5	بنك المال الأردني
6	البنك التجاري الأردني
7	البنك الأردني الكويتي
8	البنك الأهلي الأردني
9	بنك الإسكان للتجارة والتمويل
10	البنك الاستثماري العربي الأردني
11	البنك الأردني للاستثمار والتمويل
12	بنك سويته جنرال/الأردن
13	البنك الاتحاد للادخار والاستثمار

المصدر: البنك المركزي الأردني (http://www.cbj.gov.jo/arabic/)